جـــــــــامعـــــــــــــة 8 مـــــــــــــاي 1945

قـــــــــــــالمـــــــــــــة

كليـــــــة العلـــــــوم الاقتصاديـــــــة والتجاريـــــــة وعلـــــــوم التسييـــــــر

قســـــم العلـــــــوم التجاريـــــــة

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا

إعداد الطالبتين:

- يمونة ريان صديقي.
- سوسن عويسي.

إشراف الأستاذ:

- د. توفيق بن الشيخ.

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة الشكر

الحمد لله لذاته وجميل صفاه والشكر له على نعمه وعطائه

فلك الحمد والشكر يا رب على تيسيرك لنا الصعاب في إتمام هذا البحث

ويسعدنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "بن الشيخ توفيق" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية

كما نتقدم بخالص الشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول هذا العمل لمناقشته

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

يمونة ريان و سوسن

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذين قال عز وجل عليهما

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى أبي أطال الله في عمره

إلى بهجتي وسروري أخواتي حفظهم الله

وأخص بالذكر رفيق دربي زوجي "جمال" وعائلته

وإلى جميع الأهل والأصدقاء

إلى كل من تجمعني بهم مودة ورحمة

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل طلبة جامعتنا.

يمونة ريان صديقي

إهداء

بعد أن وفقني الله لإتمام هذا العمل

أهديه إلى أبر الناس بصحبتي أمي وأبي رعاهم الله

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

وأخص بالذكر رفيق دربي زوجي "عمار" وعائلتي الثانية رعاهم الله

وإلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل الزملاء والزميلات بجامعة 8 ماي 1945 قالمة

إلى كل طلبة العلم

سوسن عويسي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	**II-I**
قائمة الجداول والأشكال	**IV-VI**
المقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.	
تمهيد الفصل	**2**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.	**4**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.	**4**
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.	**9**
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على الاقتصاد.	**12**
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.	**16**
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية.	**17**
المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية.	**25**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	**29**
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.	**31**
المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسات التجارة الخارجية.	**31**
المطلب الثاني: سياسات حماية التجارة الخارجية.	**34**
أولا : حجج سياسة حماية التجارة الخارجية	**34**

ثانيا : أهم أساليب تنظيم التجارة الخارجية	**36**
المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية	**38**
أولا :حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية	**39**
ثانيا : أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.	**40**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.	
تمهيد الفصل	**44**
المبحث الأول: لمحة عامة عن جائحة فيروس كورونا.	**45**
المطلب الأول: تعريف فيروس كورونا.	**45**
المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية.	**45**
المطلب الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على الأرواح البشرية.	**48**
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية بوجه عام لجائحة فيروس كورونا.	**49**
المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.	**50**
المطلب الأول: أثر الجائحة على التجارة العالمية.	**50**
المطلب الثاني: أثار جائحة كورونا على قطاع الصناعة.	**55**
المطلب الثالث: أثر الجائحة على قطاع السفر والسياحة.	**58**
المطلب الرابع: أثر جائحة كورونا على التجارة الالكترونية والبيئة.	**62**
المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.	**64**
المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية.	**64**
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المتغيرات الكلية.	**68**
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية.	**72**
المطلب الرابع: التدابير و الإجراءات المتخذة لصد فيروس كوفيد-19 من الجزائر.	**76**
خلاصة الفصل	**82**

الخاتمة	**83**
قائمة المراجع	**88**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال	18
جدول 2	عرض توضيحي لنظرية ريكاردو	21
جدول 3	وضع إنجلترا والبرتغال قبل وبعد قيام التجارة الخارجية	21
جدول 4	صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية	28
جدول 5	عدد الإصابات المؤكدة والموتى وحالات الشفاء في بعض الدول	49
جدول 6	تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة: ديسمبر2019 - ماي2020	52
جدول 7	تطور مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل 1	تطور الإصابات المؤكدة والوفيات بمرض كوفيد-19 حول العالم	47
شكل 2	انتشار الإصابات المؤكدة بمرض كوفيد 19 حول العالم	47
شكل 3	توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 وسنة 2021	51
شكل 4	تطورات مؤشرات التجارة العالمية للسلع والشحن والنقل الجوي ونقل الحاويات	51
شكل 5	عدد الدول التي فرضت قيودا على عمليات التصدير حسب نوع المنتجات	54
شكل 6	مؤشرات أسعار الشهرية	57
شكل 7	تغيرات أسعار السلع الشهري منذ جانفي2020	57
شكل 8	تطور حركة الركاب في العالم خلال الفترة 1945-2020	59
شكل 9	أثر جائحة كورونا على النقل الجوي	60
شكل 10	تطور مستويات الانخفاض الشهري لعدد السياح الدوليين خلال الفترة: جانفي- أكتوبر 2020	61
شكل 11	إيرادات شركات التكنولوجيا خلال الربع الأول من سنة	62
شكل 12	سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر 2020	65
شكل 13	مراحل تطور سعر برميل من البترول للسداسي الثاني2020	65
شكل 14	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (جويلية 2019 - جوان 2020) مليون برميل يوميا	66
شكل 15	تطور الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (جويلية 2017- جوان 2020) مليون دولار أمريكي	67

شكل 16	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2019 – أفريل 2020) مليون دولار أمريكي	70
شكل 17	إحصائيات بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر (الزراعة، الصناعة، والخدمات/ نوفمبر 2020	75

المقدمة العامة

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالمية التأثير مست جميع أنحاء العالم ، و ألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية، بشكل جعل الخبراء و المختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناء على حالة الركود و الكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، و نظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديد وجودي على البشرية ، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية و ديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم و تراجع عجلة الإنتاج ، و بفعل تنامي تأثيرات الجائحة و اتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي و كذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع و الخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل و تعطل سلاسل التوريد ، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النقط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، و كذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، و لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها ، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك ،نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية و حدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة و ارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها.

و في هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات الجائحة على اقتصادها، و نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، و ذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية و الظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة ، و زيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية في حماية مسار الإصلاح المالي و التجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عمليا مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج الاقتصادي جديد ، يستجيب لمتطلبات التنمية ، بالإضافة إلى قدرته على الانسجام و التوافق مع ما تقتضيه تغيرات الخارطة الجيو اقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد كورونا.

والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتخذت إجراءات صارمة للحد من تأثير هذا الفيروس على المجتمع الجزائري في العديد من المجالات، وكانت من الدول التي اتخذت إجراءات مبكرة لتفادي التأثيرات الخطيرة والهدامة للاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة الرئيسية:

بناء على ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

- ✓ **ماهي تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري عموما، وعلى التجارة الخارجية خصوصا؟**

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

- كيف أثر كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي أهم الإجراءات المتخذة على المستوى المحلي لمواجهة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19؟

الفرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية بصياغة الفرضيات التالية:

- أثر فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية بين العالم والجزائر. لاسيما الصين.
- اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا لتخفيف من تداعياته السلبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصاديات العالم، كما يكتسي الموضوع أهميته على تسليطه الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير أثاره على مجمل المناحي الاقتصادية، بالإضافة إلى تبيين الية السياسة الاقتصادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية لتخفيف من أثار هذه التداعيات.

أهداف الدراسة:

- الأزمة الصحية العالمية، والتعرف على أنه حدث في تاريخ البشرية و أخطرها "أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 ".
- توضيح تداعيات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على الاقتصاد

العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

- توضيح أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة وباء كورونا المستجد.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث، والإجابة على الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات اعتمدنا على:

- المنهج الوصفي والتاريخي: من خلال وصف فيروس كورونا المستجد وتتبع مراحل انتشاره.
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عالميا ومحليا، باستخدام أسلوب دراسة حالة للمنهج الوصفي التحليلي عند دراسة وضعية الجزائر في ظل انتشار وباء كورونا المستجد كوفيد-19.

صعوبات الدراسة:

- عدم وجود نظام معلومات اقتصادية واجتماعية موحدة للإحصائيات في الجزائر.
- منتجو الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة التشغيل ... إلخ، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم المعلومات، مما يؤدي إلى اختلاف في الإحصائيات من هيئة إلى أخرى.
- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات.
- انعدام المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.

هيكل الدراسة:

قصد تغطية الموضوع ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

- **الفصل الأول**: الذي يحوي ثلاث مباحث، ومن خلاله تم التطرق إلى عموميات حول التجارة الخارجية من مفاهيم وأهمية إضافة إلى نظرياتها وسياساتها.
- **أما الفصل الثاني**: فتطرقنا إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، وذلك من خلال ثلاث مباحث، إذ تم التعرف على فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 أولا ومن ثم أثار جائحة كورونا على

الاقتصاد العالمي، وأخيرا أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وأهم التدابير والإجراءات المتخذة بصد فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 من الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد الفصل:

شكلت التجارة الخارجية محورا أساسيا في أبحاث المفكرين الاقتصاديين، حيث تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل، و لا تزال تشغل فكر الباحثين وأصحاب القرار، وتحاول نظريات التجارة الخارجية تحليل الأسس التي تقوم عليها قيام التجارة الخارجية، وكذا تحليل المكاسب المتوقعة من التبادل التجاري، حيث تقوم النظريات بتجريد الحدث الاقتصادي، وذلك بعزل المتغيرات القليلة التي تؤثر في عملية التبادل حتى يتمكن المفكر من التنبؤ وتفسيره.

فسرت النظريات الكلاسيكية قيام التجارة الخارجية عن طريق اختلاف التكاليف النسبية للتخصص و تقسيم العمل بين الدول، أما النظريات النيوكلاسيكية فقد حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية انطلاقا من اختلاف أسعار السلع المرتبط باختلاف تكاليف الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج، و مع تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطور الذي شهدته التجارة الخارجية، بفضل التقدم التكنولوجي الحاصل و الجهود الرامية إلى رفع الحواجز و القيود على المبادلات التجارية ، ظهرت أساليب حديثة مفسرة لقيام التجارة الخارجية ، و ذلك لسد النقائص الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية و التي عجزت عن تفسير بعض الحالات ، إلا أن محاولاتهم لا ترقى إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة، و لكن يمكن أن تفسر جزءا هاما من التدفقات السلعية بين الدول. بشكل عام تبحث نظريات التجارة الخارجية في الأسس التي تقوم عليها التجارة بين الدول، وكذا المكاسب التي تحققها الدول المتاجرة مع بعضها البعض، وحجم المكاسب والسلع والخدمات التي تتم المتاجرة فيها بين الدول.

كما تقوم السياسات التجارية بفحص الأساليب التي تؤدي إلى فرض القيود التجارية وما ينتج عنها، وتركز أيضا على الحماية التجارية وسياسات التكامل الاقتصادي، وتختلف السياسات التجارية من بلد إلى آخر، حيث تراوحت السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات الخارجية من بلد إلى آخر بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية بين الحرية التجارية والحماية (التقييد)،ولكل سياسة مؤيد ومعارض.

أما في العقود الأخيرة من القرن الماضي انتشرت عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية الدولية، من هذا كله يتبين أن التجارة الخارجية تمثل أهمية كبرى في الاقتصاديات الوطنية والدولية، ولازالت موضوع بحث العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية.

حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.**

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الدولية بناءا على الهدف من دراستها:

فقد عرفت تاريخيا بأنها:

أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

وهناك تعاريف أخرى نذكر منها:

هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع وأفراد ورؤوس الأموال وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكاملات الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوروبية [1].

هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما[2]:

- التصدير: وهو خروج للسلع والخدمات.
- الاستيراد: وهو دخول للسلع والخدمات.

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي يقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.
- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

ومن الواضح أن هذه العلاقات الاقتصادية تتألف من:

- الحركات الدولية للسلع والخدمات.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

---

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2000، ص12.

[2] صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر،1999، ص 10.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها "فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[1].

وتعرف أيضا بأنها: "حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"[2].

أولا : التعريفات القديمة

لقد تبلورت هذه التعاريف حول التجارة الخارجية بمعناها الضيق وبين التجارة الخارجية بمعناها الواسع.

1- المعنى الواسع: تغطي كلا من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، إضافة إلى الهجرة الدولية سواء لأفراد أو لرؤوس الأموال.

2-المعنى الضيق: من خلال الصادرات والواردات المنظورة والغير المنظورة فالتجارة الخارجية المنظورة تتمثل في مبادلة السلع الحقيقية أما غير المنظورة فتتمثل في الخدمات التي تقدمها دولة لدولة أخرى.

وهكذا يمكن أن نلخص التعريفات القديمة للتجارة الخارجية في حرية انتقال وتبادل السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر.

ثانيا : التعريفات الحديثة

ظهرت العديد من التعريفات الحديثة للتجارة الخارجية أهمها أن:

التجارة الخارجية هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية والاقتصادية الجارية عبر الحدود.

كما أن هناك من يعرفها على أنها:

"عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي "ومن خلال هذه التعاريف القديمة والحديثة يمكن أن نلخص إلى تعريف شامل للتجارة الخارجية على أنها[3]:

"عملية التبادل التجاري في كل من السلع والخدمات وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج المختلفة بين الدولة والعالم الخارجي بهدف تحقيق أقصى نفع ممكن".

---

[1] موسى مطر وآخرون،**التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان ،2001، ص 13.

[2] شيخي حفيظة،**ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي**،مذكرة ماجيستير،جامعة وهران، 2012، ص 10.

[3] لعرايسية فاطمة الزهراء، **تحرير التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،2010، ص6.

ولعل ما يمكن استنتاجه من التعاريف السابقة مميزات التجارة الخارجية الآتية:

- تتم التجارة الخارجية وفق نظم نقدية ومصرفية تنقسم أساسا إلى عملية مبادلة السلع بالنقود الأجنبية أو بمبادلة النقود الأجنبية بالنقود الوطنية بالسلع الأجنبية.
- التجارة الخارجية تتم باستخدام عملات متعددة.
- وجود تشريعات ونظم تختص بتنظيم التجارة الخارجية.
- وجود فرص للتكتلات والاحتكارات التجارية.
- توفر فرص ووسائل النقل بحيث نجد الدول لها أسطول لحري يتم به 90 %من مجموع المبادلات التجارية حوالي
- اختلاف في فرص السوق والعوامل المؤثرة فيه.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة والغير المنظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة لكن هناك من يقول إنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الخارجية "، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني – أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من[1]:

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة).
- الهجرة الدولية أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- التوافق البيئي وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011، ص25

إطلاقها في أول يناير 2002،وقد اكتسب تعميم و انتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا في إطار هذه الجولة حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية "محل اصطلاح "التجارة الخارجية". فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، و إن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع و الخدمات، التكنولوجيات و رؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة و السياحة.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات ومواقع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد إذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من الناذر – وإن لم نقل من المستحيل – أن توجد دولة خارجية عن هذه الحلقة.

- **أهمية التجارة الخارجية.**

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات لعل أبرزها

يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي[1]:

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
- تعد التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها.
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.
- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد.
- تأثير احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من احتياجها محليا، و التي يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا ، وعلى العكس من ذلك أهميتها في الدول صغيرة الحجم لذلك فهي تتخصص في إنتاج هذه محدودة من السلع و الخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي.

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، ص 6.

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس أو التكنولوجيا، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الإجماليالمحليالناتج}} \boldsymbol{X\ 100}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، و العكس صحيح، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات و الثمانيات من القرن العشرين بحوالي 6,5% في المتوسط سنويا وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، و بالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط ،ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي، و تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

- **أسباب قيام التجارة الخارجية[1]:**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى و إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها و لكن بكلفة و نفقة يصبح عنها الاستيراد من الخارج مفضلا، و من هنا تبدو أهمية

[1] سارة بوراس، **دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015، ص32.

التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث، وأبرز هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا الأخذ بها، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية.

ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى.

والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول؟ و إذا تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم ، فإن التخصص الدولي و ما سيتبعه من قيام التجارة الخارجية بين الدول سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة و بالتالي زيادة دخول الأفراد و ارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، و على ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل.

وفيما يلي سنشرح بشكل موجز النظريات الاقتصادية المختلفة التي ظهرت لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، والتي يمكن دمجها في مجموعتين من النظريات[1]:

- الأولى: النظرية الكلاسيكية التي أسسها آدم سميث وريكاردو: حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي، إلى أنه أي دولة تقوم بشراء سلعة من الخارج إذا كانت تكاليف الإنتاج النسبية (وبالتالي الأسعار النسبية) هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة والسلع المصدرة كذلك، أي هيكل التجارة الدولية.
- الثانية: النظرية الحديثة التي أسسها هكشر وأولين: حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي، إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس إلى اختلاف الميزة النسبية كما تعكسها تكلفة العمل.

[1] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر ة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ،2000، ص17.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة هذا البلد، ألا وهي رفع مستوى المعيشة.

وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة.

- **أولا:** ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة أن عالمنا اليوم عالم غاية في التنوع، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في مواردها.
- **ثانيا:** نظرا لاختلاف البيئة فإن تكاليف إنتاج كل السلع والمؤسسات تختلف من دولة لأخرى بشكل ملحوظ، وهذه الحقيقة بعينها أي وجود اختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية.
- **أسباب أخرى لقيام التجارة الخارجية[1]:**

1- أسباب اقتصادية:

- ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير و عجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.
- الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال للدول النامية.
- الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام.

2- أسباب سياسية:

- الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.

[1] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة.

- **أهم جوانب التجارة الخارجية:**

يمكن تقسيم جوانب التجارة الخارجية إلى ثلاث موضوعات[1]:

1- أنماط التخصص الدولي في الإنتاج والتبادل: حيث يؤدي التخصص إلى المستوى الدولي إلى زيادة الكفاءة والإنتاج في الاقتصاد العالمي، مثلما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والدخل الحقيقي لدولة معينة وبالتالي يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا.

2- بذلك يمكن القول إن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي إلا أنه يوجد عوامل تؤثر في قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي، نذكر منها: المناخ باعتباره أساسي في تحديد تكاليف ونوعية الإنتاج، التفاوت في الموارد الطبيعية، التفاوت في القوة البشرية، التفاوت في حجم رؤوس الأموال، نفقات النقل، فروق الأسعار ... الخ.

3- ظروف وشروط التجارة ومعدلات التبادل الدولي: بعد التعرف على أنماط التجارة الخارجية يثور مباشرة التساؤل عن الظروف والأسعار والكميات والنسب والمعدلات التي يتم بمقتضاها التبادل، كما يصبح من الضروري وتحديد حجم المنافع أو الخسائر التي تعود على الدولة من جراء التبادل بدلا من محاولة الاكتفاء الذاتي.

4- لابد من التعرف على القيود والحواجز التي تعكس السياسات التجارية الدولية المتبعة، والتي بدورها تعوق هذا التبادل وأثارها وبواعث فرضها.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية العوامل المؤثرة فيها وأثرها على الاقتصاد.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة و اتجاه التجارة الدولية نذكر منها[2] :

[1] سعيد أحسن، **تقنيات التجارة الخارجية**، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ص 12.

[2] عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص14

1- مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فه بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى، وهناك عوامل أخرى هي:

- إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

3- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:

تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

4- حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

5- العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

6- تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[1].

7- التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة

[1] زينب حسين عوض الله، **نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر،1998، ص ص63-68.

الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

8- الشركات المتعددة الجنسيات: نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على لعديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة المشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[1].

- **أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد:**

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد، ولها أثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وهي كما يلي[2]:

1- النمو الاقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنه من ارتفع مستوى الدخل القومي تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكيتري Injection.

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي وهي بمثابة عملية تسرب إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي

[1] مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص82.

[2] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب اقتصادها.

2- الدخل القومي:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج.

ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك كلاهما يجر طالبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، والموجود بصورة مباشرة من خلال الاستيراد ويدخل في البنية التحتية للاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول.

وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الإنتاج- الصادرات +الواردات =الاستهلاك + الاستثمار

أو

الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي+ الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات

والسؤال الذي يستوجب الإجابة عنه:

هو إلى مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته وإلى مدى ينقص بزيادة وارداته؟

يمكن الإجابة عنه بالتطرق إلى ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار وزيادة ثالثة في الاستيراد.

3- استغلال الموارد:

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير استراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق و وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية قادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4- توزيع الدخل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن تتوقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصاداتها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك ...وتعمل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية وحتى يتم الوقوف عن كتب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لا بد من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية.

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناءا على أسباب ظهور المكاسب من التجارة. واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنقاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر.

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم:

Adam Smith, David Ricardo, Jon Stuart Mill, David Hume

ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1- نظرية آدم سميث[1]:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage)

وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة. وذلك بناءا على عدة افتراضات أساسية: أولها: المنافسة الكاملة، ثانيهما: التوظيف الكامل، ثالثهما: الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي، رابعهما: تماثل الأذواق.

وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى وقد اعتبر سميث أن

[1] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011، ص12.

الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها[1].

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناءا على عدد من الفرضيات، نذكر منها:

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الخارجية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- التجارة الخارجية ترجع بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية. ويتمثل ذلك في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.
- تركز النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هما انجلترا والبرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي:

الجدول رقم (1):تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال

السلعة / البلد	القماش	القمح
انجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر 2000، ص22.

[1] ابتسام فريحي، إيمان نوار، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، 2018/2017، ص 16.

و يبدو هذا المثال أن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال و ارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، و سوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين البرتغاليين و ذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى و سوق انجلترا للثانية و هكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا و في صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجاتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية و أرخصها.

- **عيوب النظرية المطلقة لآدم سميث.**

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظرية آدم سميث يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.
- قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية.

إن نظرية ادم سميث في التجارة الخارجية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة فوارق واختلافات جوهرية بينهما.

يلاحظ أن نظرية الميزة المطلقة تفسر جزءا فقط من تجارة العالم وهي بعض التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، لكنها تعجز عن تفسير التجارة بين الدول المتقدمة مع بعضها. في ضوء هذه النقائص التي اتسمت بها نظرية الميزة المطلقة في التجارة الخارجية، وكذا الانتقادات الموجهة لها، وضع **دافيد ريكاردو** نظريته في التجارة الخارجية، التي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي أو الميزة النسبية في إنتاج السلع والتخصص على هذا الأساس، والتي غدت أساسا للنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

2- دافيد ريكاردو:

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون[2].

[1] محمد، دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، ص ص14-15.

[2] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة. ويستند قانون النفقات النسبية إلى **مجموعة من الافتراضات**[1]:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة.
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية.
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج .
- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.
- الملاحظ أن التقدم الذي جاءت به النظرية النسبية هو عدم تجاهل القدرة النسبية للدول في إنتاج السلع، بحيث يمكن أن يتم التخصص في الإنتاج للسلع من خلال اتفاق الدولتين على من ينتج، هذا الأمر الذي يؤسس لمبدأ التخصص في الإنتاج القائم على العمل، وضرب ريكاردو مثالا لذلك وهو وجود دولتين فقط

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص33.

هما إنجلترا والبرتغال، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور واعتمد على نظرية العمل للقيمة، أي تكلفة السلع تقاس بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): عرض توضيحي لنظرية ريكاردو.

السلعة / الدولة	المنسوجات	الخمور	التكاليف النسبية للمنسوجات	التكاليف النسبية للخمور
إنجلترا	100	120	**0,83**= 120/100	**1,2**= 100/120
البرتغال	90	80	**1,125**= 80/90	**0,89**= 90/80

المصدر: السيد: محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 32.

الواضح من خلال الجدول أن البرتغال يتفوق على إنجلترا في إنتاج السلعتين، لكن هذا التفوق أعظم في إنتاج الخمر من إنتاج النسيج، أي أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر مقارنة بالنسيج وهي 0,89، وهي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمر وهي 1,125، على العكس من ذلك، فإن إنجلترا ذات ميزة نسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمور وهي 1,2، ويتضح مما سبق، أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة خارجية، و عليه يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وحدتين خمور، و من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج وحدتين من النسيج، و يتم التبادل وحدة بوحدة، و تستفيد كلا الدولتين من قيام التجارة بينهما. ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): وضع إنجلترا والبرتغال قبل وبعد قيام التجارة الخارجية.

بيان	وضع إنجلترا	وضع البرتغال
1- قبل قيام التجارة الخارجية	تقوم إنجلترا بإنتاج وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها (100+120)= 220ساعة عمل	تقوم البرتغال بإنتاج وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها (90+ 80)= 170 ساعة عمل
2- بعد قيام التجارة الخارجية	تتخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات بتكلفة قدرها (100×2)= 200ساعة عمل	تتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمور بتكلفة قدرها (80×2) =160ساعة عمل
3- يتم التبادل الدولي	بعد قيام التجارة الخارجية يصبح لدى	بعد قيام التجارة الخارجية يصبح لدى البرتغال

على أساس مبادلة وحدة بوحدة	إنجلترا وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها 200 ساعة عمل	وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها 160 ساعة عمل
4- المكسب المتوقع من قيام التجارة الخارجية	20 ساعة عمل	10 ساعات عمل

المصدر: السيد، محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 35.

من خلال الجدول رقم يتضح ما يلي:

- قبل قيام التجارة قامت كل دولة بإنتاج السلعتين بفض النظر عن تكلفة كل منهما.
- بعد قيام التجارة الخارجية تخصصت كل دولة بالكامل في إنتاج السلعة التي تتمتع في انتاجيتها بميزة نسبية، أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل.
- تتم التجارة الخارجية بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة، وهذا افتراض تحليلي مبسط، ولذا يتحقق مكسب لكل من الدولتين من قيام التجارة الخارجية.

يرى ريكاردو أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في البلدين، وسيتخلص ريكاردو مما تقد أنه ليس من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج المنسوجات، رغم أنها تنتجه بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجه المطلقة في إنجلترا، لأن التكلفة النسبية له أكبر من التكلفة النسبية للخمور. فالعبرة إذا هي في التكلفة النسبية، وليس بالتكلفة المطلقة، فالاختلاف في التكلفة هو الذي يعتبر الشرط الضروري وليس الكافي لقيام التبادل التجاري بين الدولتين فحسب، وإنما لاستفادة كليهما من هذا التبادل. أي بتعبير أخر، تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي يكون تفوقها في إنتاجها أكثر نسبيا، وتتخصص إنجلترا في أنتاج السلعة التي يكون تخلفها في إنتاجها أقل نسبيا[1].

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص: 102.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. **وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات**[1]:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريف ة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.
- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات)تناقص الغلة)، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة).
- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة.
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع.
- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

[1] رشدي زنات، وليد عطابي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر للفترة 200–2016–**، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص17.

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب [1].

- **الافتراضات التي تقوم عميها نظرية القيم الدولية[2]:**

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.
- سيعتمد موقع معدلات التبادل (نسب) على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين كبيرا، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند السعر نفسه قليلا فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية والعكس صحيح.
- ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسب يمكن تبادل السلعتين وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل أي نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة، وبمعنى آخر إن معدلات (نسب) التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

---

[1] الويزة قطاف، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند الحاج- البويرة-، 2014/2013، ص9.

[2] رشدي زنات، وليد عطابي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، و هذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1].

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:

1- نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر وأولين)

إن فكرة هذه النظرية تقوم على اختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها.

وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة النسبية للسلع التي تحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها وبالتالي ستستورد هذه السلعة من الخارج .ولقد اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول وأخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما [2] :

- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج .
- اختلاف دول إنتاج السلع المختلفة.

كما تقوم نظرية هيكشر واولين على نظريتين إذ تقوم كل نظرية على تفسير بعض المتغيرات التي قام بها.

---

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] سارة محمد شيكوش، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي واثارها الاقتصادية (2006_2016)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص 15.

أ- **نظرية هبات عنصر الإنتاج:** هذه النظرية تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة، أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج.

ب- **نظريات تعادل أسعار عناصر الإنتاج:** وهذه النظرية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على أسعار النسبة لعناصر الإنتاج.

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج[1]:

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصر إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.
- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يسمى التخصص الدولي الكامل.
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج في السلعتين في الدولتين.
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لعنصر رأس المال.
- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

- **انتقادات نظرية هكشر أولين:** يمكن إجمال أهم الانتقادات التي قدمت لنظرية هكشر أولين في عدم واقعية فروضها، وتحديدا في[2]:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج؛ أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلية في التجارة الخارجية، في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون، لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية.

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث للنسر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص185-186.

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص92-93.

- تحليلها استاتيكي مقارن، أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع إلى وضع أخر.
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف، والواقع يشير باختلاف ذلك.
- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.
- تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير وما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي، يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا[1].

2- لغز ليونتيف:

اعتمد الاقتصادي ليونيتاف على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إدا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على الصادرات وواردات الولايات المتحدة على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال، وندرة في عنصر العمل كما استخدم "ليونيتاف" في هذا الاختبار أسلوب تحميل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ووصل إلى نتيجة أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال[2] .

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة الخبرة والتنظيم، وإن عنصر العمل المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[3].

---

[1] فطيمة حاجي، **المدخل إلى التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص 30-31.

[2] أحلام أوصيف، ريمة قادر، **اليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر- دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي) -**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018، ص 12.

[3] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 208.

حيث استخدم جداول المدخلات والمخرجات الخاصة بالتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 1947، إذ تحتوي على بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازم لإنتاج السلع المعدة للتصدير وبدائل الواردات الأمريكية نظرا لغياب بيانات عن الواردات[1].

الجدول رقم (4): صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية.

	الصادرات	الواردات	
رأس المال	2.55 دولار	3.9 دولار	القيمة بألف دولار
عنصر العمل	182	170	عدد العمال
نسبة رأس المال/العمل في السنة	14 دولار	18 دولار	القيد بألف دولار لكل عامل

المصدر: ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**،مصر،2010، ص 16.

الادعاء الأول: أن سنة 1948 متحيزة بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت تساوي 3 أضعاف إنتاجية العمال الأجانب. ولكنه ادعاء غير مقبول، لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي تساوي 3 أضعاف إنتاجية العمال الأجانب، فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا تكون 3 أضعاف إنتاجية رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة لرأس المال.

الادعاء الثاني: إذ يقول أن أذواق المستهلك الأمريكي تميل لشراء السلع كثيفة رأس المال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها النسبية في السوق الأمريكي وتخفيض الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل[2]، وأيضا ادعاء غير مقبول، وتم الرد عليه بسبب تماثل الأذواق في الدول المجاورة.

وقد قام بإعادة التجربة مرة أخرى ووصل إلى نفس النتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وذلك راجع مما لا شك لاعتماد ليونتيف على بيانات بدائل

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص101- 102.

[2] ريم ثوامرية، خروف منير، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)**، دار نور للنشر، المانيا، 2017، ص74.

الواردات، إضافة إلى عدم أخذ بالحسبان عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم الذي كان يجب إضافته إلى رأس المال المادي[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

بروز نظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف في جانب العرض وبعضها اعتمد جانبا متخلفا في جانب الطلب، المدخل المرتكز على جانبين:

1- المدخل المرتكز على جانب الطلب:

- **نظرية ليندر:**

- **تحليل ليندر:** يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الانتاج لا قيمة له على الاطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق" ليندر" بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة لمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادله يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة[2].

- القوى الخالقة للتجارة تتمثل في :

- عنصر المنافسة الاحتكارية؛
- اختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛
- -اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.
- أما القوى المعوقة للتجارة هي :
- عامل المسافة؛

[1] ريم ثوامرية، خروف منير، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993،ص ص 87-88.

- نفقات النقل؛
- القيود المفروضة على التجارة.

2- المدخل المرتكز على جانب العرض:

تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من جانب الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

أ- نظرية الفجوة التكنولوجية:

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية[1].

ب- **نظرية دورة حياة المنتج:**

يرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد لنظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دورة حياة المنتوج الجديد في قيام التجارة الخارجية.

تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل. وقسم فرنون هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي[2]:

- **مرحلة الانطلاق:** ينتج المنتوج بهذه المرحلة من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة نسبة لتطلبه الكثافة التكنولوجية واليد العاملة العالية المهارة، لذا فإن أسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطلب غير كبير مما يجعل تصديره الى الخارج محدودا جدا .

[1] الويزة قطاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13.

[2] موسى سعيد مطر واخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص45-46.

- **مرحلة النمو**: في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ومن ثم إنتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الأمر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا.
- **مرحلة النضج**: بهذه المرحلة يصبح المنتوج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سعرية، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.
- **مرحلة الانحدار**: في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتوج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول إلى ابتكار منتوج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

نظرا لقيام التجارة على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن الإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة، إما فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسات التجارة الخارجية

1- تعريف سياسات التجارة الخارجية :

يختلف مفهوم السياسات التجارية حسب كل دولة والنظام المتبع من بلد متطور وآخر في طريق النمو، وكذلك حسب التوجيهات الاقتصادية والسياسية الملائمة قصد تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه التعاريف نجد:

" السياسة التجارية هي مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدمها الدول من أجل حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية"[1].

[1] رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا، 2000، ص 280.

كما تعرف على "أنها مجموعة التشريعات والإجراءات واللوائح الرسمية المتخذة من طرف أجهزة الدول في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة"[1].

"وتعرف أيضا على أن السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة[2] .

وكتعريف إجرائي تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة اتجاه تجارتها الخارجية الدولية لتعظيم العائد من التعامل وفي إطار تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة".

2- أهداف سياسات التجارة الخارجية :

تهدف السياسة التجارية في أي دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، ولكن هذا الهدف ليس متفق عليه بين دول العالم، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والملاحظ أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

- **تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي:** يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية "فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية التي يكون من والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي شأنها تحقيق

[1] وليد بومرداس، **سياسات الصرف وأثارها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص54.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002-2003، ص 115.

[3] سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2014-**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2014، ص ص 34-35.

زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

- **التشغيل الكامل:** والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.
- **استقرار الأسعار:** يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير –هذا من جهة – ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، و هذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.
- **الأهداف الإستراتيجية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية. وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فان استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد

أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

المطلب الثاني: سياسات حماية التجارة الخارجية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[1].

أولا : حجج سياسات حماية التجارة الخارجية

حيث يعتمد أنصار هذه السياسة على مجموعة من الحجج ومن بينها:

- **حماية الصناعات الناشئة:**

وتذهب هذه الحجة إلى أن الصناعات الناشئة بحاجة إلى حماية تدعمها إلى الحد الذي تستطيع عنده مواجهة المنافسة الأجنبية القوية وإلى أن يمكنها من الاستفادة من وفرات الحجم، فالحماية المثلى للصناعة والسوق تتم من خلال تحديد تعريفة جمركية لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

- **تحقيق الدفاع والأمن القومي:**

وتتضمن الصناعة المراد حمايتها ضرورة الدفاع الوطني، وألا تكون قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة وأقل تكلفة، كما قد تلجأ الدولة إلى حماية أنواع معينة من صناعاتها الأسلحة لأغراض الأمن القومي والدفاع الوطني.

- **الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة:**

قد يكون ذلك حقيقيا إذا ما كانت الزيادة في الرسوم الجمركية ناتجة من زيادة النشاط التجاري من تصدير واستيراد، أما إذا كانت الزيادة في الرسوم الجمركية يقصد زيادة إيرادات الدولة فإن ذلك من شأنه أن يحدث نتائج عكسية تتمثل في تخفيض الواردات وبالتالي نقص حصيلة الضرائب الجمركية[2].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] أميرة كمال الدين حسن، **مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، –جمهورية مصر العربة وجمهورية السودان في الفترة (1978–2002)**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط التنموي، كلية الدارسات العليا السودان، 2005، ص 40.

- **رفع مستوى التوظيف:**

يؤدي إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة والعاطلة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، كذلك الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة.

- **مواجهة سياسة الإغراق:**

تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح. وفى هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة، والذي يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلى وسعر البيع في السوق الأم[1].

- **حجة تنويع الإنتاج:**

يتمسك أنصار الحماية بتنويع الإنتاج المحلي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني، وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج، وذلك ألن التنوع في الإنتاج يعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولة المالي.

- **حجة تحسين الميزان التجاري:**

فحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع، وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فهذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، مع العلم أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن تقليل الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائضا.

- **حجة تحسين معدل التبادل التجاري:**

يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الرسوم الجمركية على وارداتها، وذلك بأن عبء هذه الرسوم يقع على المصدر الأجنبي، لأنه سيضطر إلى خفض أسعار صادراته إلى الدولة المستوردة، وبهذا تحصل الدولة على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، مما يعني تحسن في معدل التبادل[2].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[2] خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015، ص24.

ثانيا : أهم أساليب تنظيم التجارة الخارجية:

- **الرسوم الجمركية:**

تعتبر هذه الأداة الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويقصد بها الضريبة المفروضة من طرف الدولة على البضائع في حالة استيرادها أو تصديرها بموجب القانون التعريفي ووفق شروط التشريع الجمركي. وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات أما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة، بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية بالأسواق الأجنبية، أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها للأسواق الأجنبية، حيث تنقسم الرسوم الجمركية إلى[1]:

1- من حيث كيفية تحديد سعر الضريبة الجمركية:

- **الرسوم القيمية:** وهي نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، وتتصف بأنها لا توفر حماية لإيرادات الدولة في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة مع صعوبة إدارتها بسبب الحاجة إلى تقييم السلع المستوردة
- **الرسوم النوعية:** وتفرض هذه الضريبة على أساس نوع السلعة المفروض عليها الضريبة، فيشكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة من السلعة.
- **الرسوم المركبة:** الضريبة المركبة تجمع بين الضريبة القيمية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة

2- من حيث الغرض من فرض الضريبة:

- **الرسوم المالية:** والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد أو دخل لخزينة الدولة
- **الرسوم الحمائية:** والتي تهدف لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية

3- من حيث حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية

- **التعريفة المستقلة:** والتي تنشأ عن إرادة تشريعية للدولة
- **التعريفة الاتفاقية:** والتي تكون بموجب اتفاق الدولة مع دول أخرى

- **الإعانات:**

[1] سلمى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

يقصد بالإعانات أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع أن تحقق نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليه المشتري أو أنها إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما تكون الإعانات قيمية أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة[1].

- **تخفيض سعر الصرف:**

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقدره الدولة، ويترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة المحلية، وتنخفض الأسعار المحلية المقومة بالعملة الأجنبية.

- **نظام الحصص:**

يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية. وتتميز الرسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية. أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة.

- **نظام الرقابة على الصرف:**

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها. والرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات.

[1] حفاف وليد، **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و اثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009، ص ص10-16

- **الإجراءات الإدارية:**

تتمثل في الإجراءات التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية الأسواق الوطنية، ومن بين أهم هذه الإجراءات فرض السلطات لنفقات جمركية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية، فرض رسوم على عملية التفتيش...، وقد تكون تلك الإجراءات أشد تأثير على المبادلات التجارية من التدابير الجمركية الأخرى[1].

- **المعايير البيئية:**

تدور المعايير الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنقاء، المتعلقة بالاشتراطات البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية لكي يحصل على ميزة الدخول إلى الأسواق الأجنبية، والهدف منها حماية إما صحة الإنسان أو الحيوان والنبات أو عناصر النظام البيئي[2].

المطلب الثالث : سياسة حرية التجارة الخارجية.

يقصد بها عدم تدخل الدولة في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[3].

تتمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع، هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

[1] السيد محمد احمد السر يتي، أحمد الخض اروي، مرجع سبق ذكره، ص 148

[2] حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص 22

[3] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص17.

والسلع التجارية:"هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيرادا أو تصديرا بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر" [1].

أما السلع غير التجارية: "هي تلك السلع غير قابلة للاتجار دوليا أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية".[2]

أولا : حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية

يعتمد أنصار مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود لتأييد وجهة نظرهم على مجموعة من الحجج أهمها:

- **التخصص والتقسيم الدولي للعمل:**

تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها بها ميزة نسبية، وبدوره يؤدي لكفاءة استغلال موارد الدولة واستيراد السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا[3].

- تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي: في ظل التنافس الدولي تسعى كل دولة إلى تطوير إنتاجها وإدخال تحسينات عليه من خلال الابتكارات وتحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني والتكنولوجي، فالمنافسة تجبر المنتجين المحليين الغير اكفاء على الانسحاب من الأسواق وتحفيز المنتجين الآخرين على اعتماد أساليب تطوير المنتجات نحو التقدم الفني والتكنولوجي لتصبح قادرة على المنافسة[4].
- الحد من نشوء الاحتكارات: إن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني لا يقوم إلا في ظل الحماية[5].
- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية تؤدي الحرية إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلك هذه الزيادة.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] نفس المرجع السابق، ص128.

[3] شيخي حفيظ، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي' المنظمة العالمية للتجارة'**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012، ص42.

[4] سلمي سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[5] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013، ص135-136.

- الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، خاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يأتي إلا بالحرية التجارية[1].

ثانيا : أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية

تنتهج معظم دول العالم اليوم سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع أو الخدمات حيث نجد أن معظم الاتفاقيات التجارية تسعى إلى إزالة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول. وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

أ- **التكامل الاقتصادي**: ويأخذ عدة أشكال تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

- منطقة التفضيل الجمركي: تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، أي اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم فيما بينها لتسهيل تجارتها الخارجية، مع حق كل دولة في تحديد نمط سياستها التجارية.
- منطقة التجارة الحرة: هي اتفاق مجموعة دول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية اتجاه الدول الغير أعضاء
- الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية في إقليم جمركي موحد، وتنسيق سياستها التجارية بتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي.
- السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء على إزالة القيود المفروضة على التجارة فيما بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال كالسوق الأوروبية المشتركة.
- الاتحادات الاقتصادية يتمثل في تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بإقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية وذلك لتوحيد وحدة اقتصادية.

[1] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص43.

ب– تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الدولي، لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

ج– التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، هدفه حرية التجارة الخارجية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية. ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى[1].

[1] سلمى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الخارجية، حيث تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم، ويستند قيامها إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، وقد أدى هذا الارتباط بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية إلى دراسة هذه الأخيرة على أنها ظاهرة تخصص في الإنتاج أو ظاهرة تقسيم العمل على المستوى الدولي.

أما النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول وفق تسلسلها التاريخي فقد حاولت منافع التخصص اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية واعتمادها على فرضيات تنادي بالتحرير التجاري، و تبدأ كل نظرية من حيث انتهت النظريات السابقة، انطلاقا من المدرسة التجارية والتي نادت بضرورة تقييد التجارة، و التي ترى أن الثروة تقاس بما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة مثل: الذهب و الفضة و هو ما انتقدت عليه، فظهرت النظرية الكلاسيكية التي نادت بضرورة تحرير التجارة الخارجية وفقا لمبدأ "آدم سميث" "دعه يعمل دعه يمر"، حيث فسرت عملية قيام التبادل التجاري إلى اختلاف التكاليف المطلقة أو النسبية عبر مختلف المفكرين، إلا أن قصورها في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية عجل بظهور النظرية النيوكلاسيكية بقيادة هيكشر-أولين و التي أرجعت سبب اختلاف النفقات النسبية إلى مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية.

ومع التقدم التقني ودرجة تعقد السلع واختلاف الأذواق وعدم تجانس الدول من حيث درجة التنمية أدى إلى ظهور أساليب جديدة في تفسير الواقع المعاش، أهمها نظرية ليندر والنظرية التكنولوجية وختاما بنظرية التبادل اللا متكافئ، حيث تعتبر كل نظرية مكملة للنظرية السابقة، حيث لم تستطع أي نظرية من النظريات المدروسة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

كما تم تناول السياسات التجارية، والتي تنقسم إلى اتجاهين، الأول يقوم على أساس تحرير التجارة، حيث يدعو إلى انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، أما المذهب الثاني فيدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية.

الفصل الثاني:

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.

تمهيد الفصل:

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءات على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات لتقييد حركة النقل نتيجة وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد.

حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- **المبحث الأول: لمحة عامة عن جائحة فيروس كورونا.**
- **المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.**
- **المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.**

المبحث الأول: لمحة عامة عن جائحة فيروس كورونا.

اكتُشف فيروس جديد يسمى فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارز كوف 2) كمسبب لتفشي أحد الأمراض التي بدأت في الصين سنة 2019. ويسمى المرض الناتج عنه: مرض فيروس كورونا 2019 كوفيد 19.

المطلب الأول: تعريف فيروس كورونا.

- فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويسمى فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد-19 [1].
- مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. وقد تحول إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية.

أظهرت البيانات أنه الفيروس المسبب لكوفيد 19 ينتشر من شخص لآخر من خلال المخالطة اللصيقة (ضمن 6 أقدام، أو 2 متر). وينتشر الفيروس عن طريق الرذاذ التنفسي المنطلق عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس أو يتنفس أو يغني أو يتحدث. يمكن استنشاق هذا الرذاذ أو دخوله في فم شخص قريب أو أنفه أو عينه. ويمكن أحيانًا أن ينتشر فيروس كوفيد 19 عند تعرض الشخص لقُطَيْرات صغيرة تبقى عالقة في الهواء لعدة دقائق أو ساعات، ويسمى ذلك الانتقال بالهواء. من غير المعروف حتى الآن مدى شيوع انتشار الفيروس بهذه الطريقة. ويمكن أن ينتقل أيضًا إذا لمس الشخص سطحًا عليه الفيروس ثم لَمَسَ فمه أو أنفه أو عينيه، مع أن هذه ليست الطريقة الرئيسية لانتقاله.

[1] صلاح الدين بولعراس، **الاقتصاد الجزائري في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رقم 20، 2020، ص3.

انتشر فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في البداية كما يلي[1]:

- في 13 جانفي 2020 أين أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلند عن أول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 لشخص وافد من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاما وهي من سمان مدينو ووهان لإقليم هوباي الصيني.
- في 5 جانفي 2020 ظهرت على هذه المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق والصداع.
- في 8 جانفي 2020 سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصا، و في اليوم ذاته تعرف جهار الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلند على أعراض الحمى لدى المسافرة، و بعد أخذ حرارتها و إجراء تقييم أولي لها، نقلت المريضة إلى المستشفى لمزيد من التقصي و العلاج، مما أثبت تعرض المريضة للفيروس، و قد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء ظهور أعراض المرض عليها في 5 جانفي 2020، غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، و هو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى.
- في 12 جانفي 2020 أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبوليمراز (RT-PCR) نتيجة ايجابية تؤكد الاصابة بفيروس كورونا.

بعد أن كانت بؤرة المرض محصورة في مدينة ووهان وبعض الدول الآسيوية، تحولت في أوائل مارس 2020 النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير كل من بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، وفرنسا، ليتحول تركيز الإصابات المؤكدة في العالمإلى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول شهر أفريل، حيث تسارع تزايد عدد الإصابات وما إنجر عنها من وفيات إنطلاقا من شهر مارس كما موضح في الشكل الموالي[2]:

[1] مروة كراملة، فاطمة رحال، انفال حدة خبيزة، **تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجيا**، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر، رقم 02، جوان 2020، ص ص 6، 7.

[2] أحمد غبولي،الطاهر توايتية، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي- الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رقم 20، سبتمبر2020، ص ص3-4.

الشكل رقم(1):تطور الاصابات المؤكدة والوفيات بمرض كوفيد-19 حول العالم.

المصدر: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،مرض فيروس كورونا، 15 أفريل 2020، على الرابط:

http//wikipidia/wiki/org_2019_فيروس_كورونا

حيث وبتاريخ 12 ماي 2020 تم تسجيل أكثر من 23.4 مليون حالة إصابة مؤكدة بمرض كوفيد 19 في 187 دولة وإقليم، حوالي الثلث في الوم أ وحدها كما هو موضح في الشكل رقم (2 (وتم الإبلاغ عن أكثر من 289000 حالة وفاة وتعافي أكثر من 48.1مليون شخص.

الشكل رقم (2):انتشار الإصابات المؤكدة بمرض كوفيد 19 حول العالم.

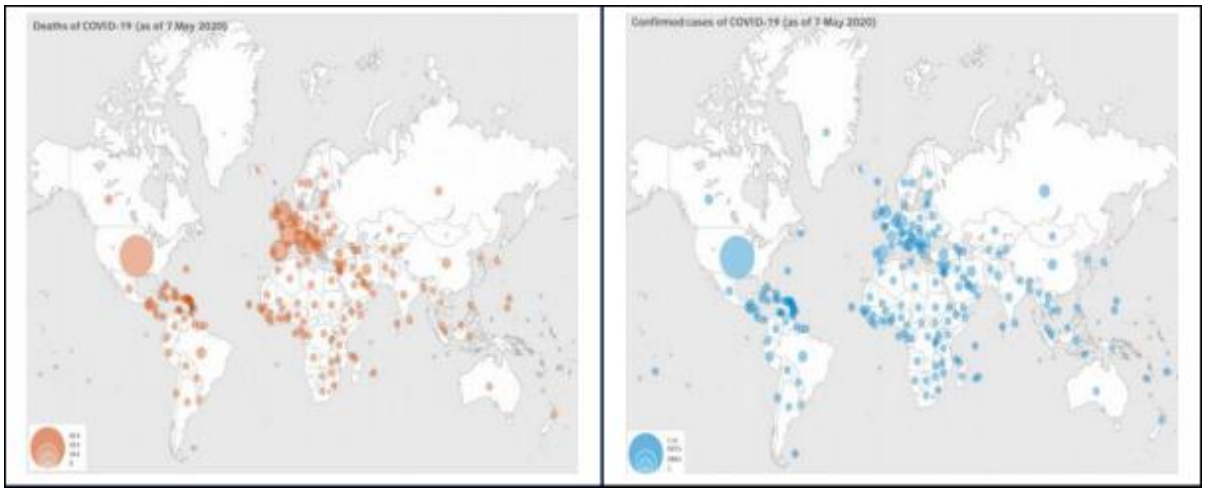

المصدر: Angela Me, Haishan Fu, Report: How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective,Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p 11.

إن السبب الرئيسي وكما يرجحه الكثير في اتساع رقعة الوباء والانتشار الكبير للمرض في معظم أنحاء العالم يعود بدرجة أولى إلى حركة وتنقل الأشخاص بين البلدان، إذ يمكن أن يلتقط الأشخاص عدوى المرض من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من أنفه أو فمه عندما يسعل أويعطس أو يتكلم، وهذه القطيرات من شخص مصاب بعدوى الفيروس، وقد تحط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص ليصاب حينها الأشخاص بالعدوى عند ملامستهم.

المطلب الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على الأرواح البشرية

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المصابين بفيروس كورونا في العالم لغاية 2020/05/31 بلغ حوالي ستة ملايين و 200 ألف و 772 حالة، متجاوزا عدد الوفيات من جراء هذا الفيروس 371 ألف حالة، منها أكثر من مليوني و 736 ألف و 928 حالة تماثلت للشفاء، متصدرة الولايات المتحدة الأمريكية عدد المصابين بفيروس كورونا عالميا بأكثر من مليون و 819 ألف و 797 حالة مؤكدة و 105 ألف و 634 حالة وفاة، متماثلا للشفاء أكثر من 535 ألف حالة، لتليها بعد ذلك البرازيل بأكثر من 501 ألف و 985 حالة وفاة بعدد موتى بلغ 28 ألف حالة وفاة، ثم روسيا في المرتبة الثالثة بإصابات مؤكدة بلغت 405 ألف و 843 خالة وفاة، بعدد وفيات أقل نسبيا بالغة 4 ألاف و 693 خالة وفاة، ثم تليها اسبانيا ب 286 ألف و 308 حالة، شهدت 27 ألف و 125 حالة وفاة، تشافي منها 196 ألف و 958 حالة، تليها في المرتبة الخامسة بريطانيا ثم ايطاليا بحوالي 274 ألف و 232 ألف حالة مؤكدة على التوالي، ثم فرنسا فالهند، و جاءت بعدها كل من ألمانيا و تركيا في المرتبتين التاسعة و العاشرة[1].

[1] مروة كراملة، فاطمة رحال، انفال حدة خبيزة، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8.

الجدول رقم(5): عدد الإصابات المؤكدة والموتى وحالات الشفاء في بعض الدول.

Country,other	Total cases	Total deaths	Total recovered
World	6,200,722	371,763	2,763,928
USA	1,819,797	105,634	535,379
Brazil	501,985	28,872	205,371
Russia	405,843	4,693	171,883
Spain	286,308	27,125	196,958
UK	274,762	38,489	N/A
Italy	232,664	33,340	155,633
France	188,625	28,771	68,268
India	186,371	5,269	88,808
Germany	183,370	8,602	165,200
Turkey	163,103	4,515	126,984

المصدر: covid-19 coronavirus pandemic. 14/08/ 2021. 23h. Disponible sur: https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية بوجه عام لجائحة فيروس كورونا.

يشبه الوباء صدمة العرض لأنه يؤدي في الغالب إلى إغلاق الاقتصاديات ولا تحظى سوى الأنشطة الأساسية بالاهتمام الكبير .والهدف خلال هذه الأوقات هو محاكاة الاقتصاد العادي الذي يعمل بأكبر قدر ممكن. يجب أن تكون المهمة هنا، جعل الناس مرتبطين بالعمل فقط. لذلك، يجب أن يسعى صانعو القرار إلى تعديل حلقة الطلب الكلي. ونعني ببساطة، عندما تقوم بإغلاق اقتصاد (كما نعيشه اليوم في الجزائر) في حالة جائحة، فأنت بحاجة إلى استبدال الطلب على الأعمال التجارية الخاصة. سيكون القلق الحقيقي هو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتعين عليها عدم العمل والغلق لأسابيع أو أشهر. إذ مهما كانت تعتبر ظاهرة كارثية، الجزء الصحي لا مفر منه. و ما يمكن تجنبه هو إبطاء الطلب الكلي، وللقيام بذلك يجب علينا تلبية الطلب للقطاع الخاص، حيث إن السياسات الاقتصادية الكلية الحالية واستجابة للوباء لن تحل بالتأكيد طلب القطاع الخاص. وهذا بالطبع سيساعد الشركات الكبيرة فقط في هذا الظرف، على عكس الشركات الصغيرة والمتوسطة وموظفيها تتجه نحو "نفق مظلم ". وفيما يلي بعض السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها من طرف الحكومات[1]:

- خفض معدل السياسة النقدية.
- إنشاء تسهيلات ائتمانية أي منح قروض خاصة لتمويل إنتاج وشراء وتوزيع السلع والخدمات الأساسية.

[1] علي العبسي، حمزة تجانية، **تداعيات فيروس كورونا(كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رقم 20، الجزائر، ص3.

- دعم القطاع الخاص لاستيراد السلع الأساسية.هذا التأثير "المباشر" للوباء سيقلل من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول. وهذا سيكون سبب يمنع الاقتصاد من الارتداد إلى قوته الكاملة بمجرد انتهاء الوباء في المدى القصير على عكس الركود الاقتصادي، وهنا تكون المعلومات واضحة حول سبب خسائر الاقتصاد، كل هذا بافتراض أن المستهلكين الذين لم يصابوا بعد بهذا المرض لن يغيروا سلوكهم. وهذا بالنسبة للوباء الذي ينتشر تدريجيا، الشيء المستفاد من هذه الورقة البحثية هو أن الوباء لا يجب أن يكون مجرد صدمة إمداد أو تمويل، ولا يمكن أن أيضا صدمة طلب تصيب قطاعات أكثر من الأخرى على سلوك المستهلكين، لذلك فأن الكثير من استهلاكنا في الوقت الحاضر يكون من الجانب الاجتماعي، وهذا يعني من خلاله القيام بأشياء تجعلك على اتصال مع أشخاص آخرين مثل الذهاب إلى الفضاءات التجارية الكبرى أو الأسواق أو السفر. وكذلك القطاعات الأخرى التي تقدم خدمات للمواطنين تنطوي على اتصال شخص ي (مثل قاعات الحلاقة) والتي يمكن تأجيلها. وإذا بدأ الناس في القلق بشأن الإصابة بالمرض سيؤدي هذا حتما إلى خفض الاستهلاك، سيكون التأثير الاقتصادي أشد من أي أرقام نوقشت حتى الآن، ويمكننا في نهاية المطاف الحصول على بعض الوجبات الإضافية بمجرد انتهاء الوباء لتعويض ما فاتك عندما بقيت في الحجر الصحي، ولكن من المحتمل أن يكون هناك انخفاض صاف في استهلاكك على مدار العام.

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

أصبح من الواضح أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العاملي هي أشد وطأة من الكساد العظيم الذي انفجر عام 1929،فلأول مرة في التاريخ تواجه البشرية حالة من الإغلاق العام في جميع دول العالم، وتوقف النشاط الاقتصادي في القارات الخمس، نوجز فيما يلي أهم انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي:

المطلب الأول: أثر الجائحة على التجارة العالمية

تسبب فيروس كورونا المستجد بالفعل في اضطراب عميق في التجارة العالمية، مما اثر على العرض و الطلب في الاقتصاد العالمي، حيث أمرت العديد من الحكومات بالإغلاق المؤقت لمواقع الإنتاج غير الضرورية، بينما اتخذت العديد من الشركات هذا الخيار طواعية أو ببساطة خفض الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بهم، و هو ما عمق من اتجاهات الركود التي يشهدها العالم سواء في الدول المتقدمة او النامية، و تتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة العالمية في السلع بسبب الجائحة بنسبة تتراوح ما بين 13% إلى 32 % خلال سنة 2020، في حين من المتوقع تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21% إلى 24%

العام المقبل، شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية والسيطرة على معدلات تفشي المرض، و الشكل الموالي يبين توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و سنة 2021[1].

الشكل رقم (3): توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 وسنة 2021

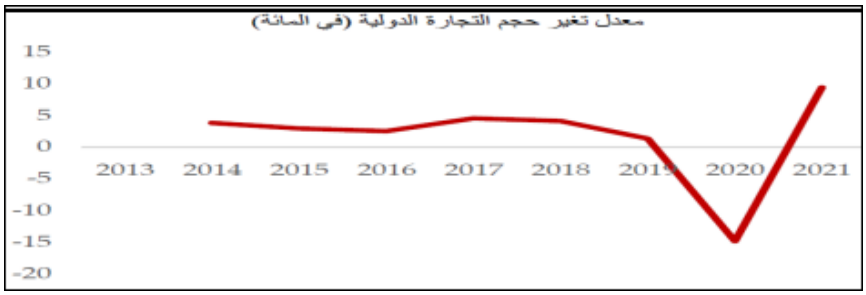

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020

يتوقع أن تشهد سنة 2020 انخفاضا في المستوى الكلي لحجم التجارة الدولية بسبب جائحة كورونا، كما يمكن أن يسجل عام 2021 بداية التعافي في معدلات التجارة الدولية في حال انحسار الوباء.

الشكل رقم(04): تطورات مؤشرات التجارة العالمية للسلع والشحن والنقل الجوي ونقل الحاويات.

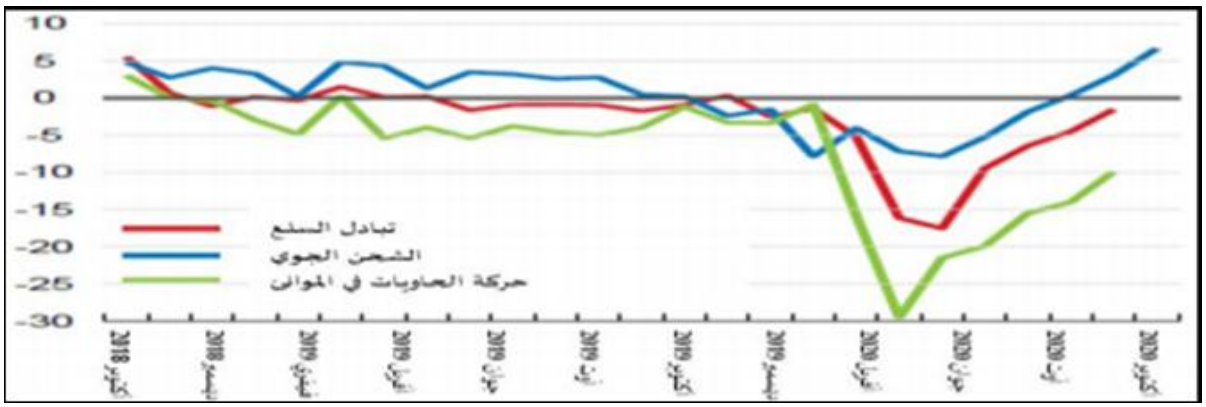

المصدر:(OCDE,2020,p,23)

خلال الشكل يتبن أن حجم التجارة العالمية تقلص بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020، حيث عرفت تجارة البضائع انخفاضا بنسبة 16% عن مستواها السابق للجائحة، و انخفضت مستويات السياحة و السفر الدولي بشكل حاد، و انعكس الانتعاش في النشاط مع إعادة فتح الاقتصاد و التجارة و حركة موانئ

[1] رامي حريد، عبد الكريم تامين، **دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي**، مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، رقم 1، الجزائر، 2021.ص 7.

الحاويات، و لا سيما في الصين و كوريا و العديد من الاقتصاديات الأسيوية الصغيرة مثل فيتنام، و قد ساعد ذلك في زيادة الطلب العالمي على الأقنعة و غيرها من معدات الحماية الشخصية، و كذلك السلع اللازمة للعمل عن بعد بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات، كما أدى انتعاش الإنتاج الصناعي في الصين إلى زيادة الطلب على العديد من المواد الخام في البلدان المصدرة للسلع الأساسية (خاصة المعادن)، و انتعشت المقاييس المستندة إلى طلبات التصدير العالمية من أدنى مستوياتها في شهر أفريل و لكنها لا تزال بطيئة. كما ظل مستوى نقل الركاب و السفر جوا ضعيفين بشكل استثنائي، مما أدى إلى انخفاض عائدات التصدير في الاقتصاديات المعتمدة غلى السياحة، حيث تقلصت قيمة الصادرات المرتبطة بالخدمات بنسبة 10,4% في الربع الأول من عام 2020 (مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019) في مجموعة مكونة من 37 دولة، و التي شكلت في عام 2019 حوالي تلثي الصادرات العالمية للخدمات، و لقد شكلت السياحة 24% من الصادرات العالمية للخدمات في عام 2019، و انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 44% في جميع أنحاء العالم خلال الفترة الممتدة بين جانفي و أفريل 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.و توقع تقرير للأونكتاد عن التجارة السائدة حاليا في كل من السلع و الخدمات انخفاضا اكبر بكثير في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول، و تشير التقديرات إلى أن قيمة تجارة البضائع على أساس سنوي قد انخفضت بنسبة 18% في الربع الثاني، و التجارة في الخدمات بنسبة 21% في نفس الفترة، و الجدول الموالي يوضح تغيرات في حجم التجارة العالمية للسلع خلال الفترة: ديسمبر 2019.ماي2020 [1] :

الجدول رقم (6): تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة: ديسمبر2019 – ماي2020

	الصادرات	الواردات
العالم	18,3-	15,3-
الاقتصاديات المتقدمة	22,7-	15,8-
الاقتصاديات النامية	12,8-	15,8-

المصدر: (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, p. 2)

إن تداعيات جائحة فيروس كورونا لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي؛ نظرا للانتشار السريع للفيروس ة التدابير التي اتخذتها الحكومات لاحتوائه، كإجراءات الإغلاق واسع النطاق للحدود و تعليق العديد من الأنشطة الإنتاجية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة و انخفاض الطلب على السلع و الخدمات، حيث

[1] رامي حريد،عبد الكريم تامين، مرجع سبق ذكره، ص ص59-60.

نلاحظ من خلال الجدول رقم() أنه من المتوقع أن تسجل الصادرات العالمية انخفاضا بنسبة 18,3% ، بينما يتوقع أن تشهد الواردات العالمية انخفاضا يقدر ب 15,8% ، و ستتضرر الاقتصاديات المتقدمة (-22,7%) أكثر من الاقتصاديات النامية (-12,8%) ، في حين تبقى مستويات الواردات مماثلة للانخفاض في الواردات العالمية.

- **انهيار أسعار النفط**[1]:

تأثر سوق النفط بشكل حاد إثر تفشي وباء كورونا حيث علق الخبراء على أن سوق النفط لم يشهد مثل هذا التأثير منذ حوالي 17 عام، وكان ذلك نتيجة فرض القيود على حركة الطيران بشكل شبه كلي بين دول العالم، زيادة على الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس في معظم الدول، دون أن ننسى حرب الاسعار المشتعلة بين السعودية وروسيا.

فقد سجلت أسعار خام غرب التكساس الوسيط انخفاضا بنسبة 5,3% ليسجل 20 دولار للبرميل، فيما سجل خام برنت بحر الشمال انخفاضا بنسبة 6,5% ليصل إلى 23 دولار للبرميل، كما ساهمت حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في زيادة المعروض من النفط في الأسواق العالمية من جهة وتراجع الطلب العالمي بحوالي 20 مليون برميل يوميا من جهة أخرى.

أما عن تعليقات منظمة الأوبك، فقد أشارت إلى انخفاض رهيب في سلة خاماتها الذي وصل إلى 16,87 دولار للبرميل مع بداية أفريل 2020 ليسجل أدنى مستوى في 16 جوان 2005، حيث تضم سلة الخامات، المزيج الصحراوي الجزائري، جيراسول الأنغولي، دجينو الكنغولي، زافيرو الغيني. رابي الخفيف الجابوني والخام الإيراني الثقيل.

كما توضح الأحوال السائدة للعالم أن النفط يتعرض لعدة أحداث تدفعه للانخفاض في الوقت نفسه[2]:

- تفشي فيروس كورونا، وتسببه في تراجع الطلب على الطاقة.
- تراجع الأسعار التي أدت لحرب حول الحصى السوقية، شلل المفاجئ في العالم وتزعزع العرض والطلب.
- بالرغم من انهيار أوبك+، تجاهل الأعضاء طلب الاجتماع لحل أزمة الأسعار شديدة الانخفاض.

[1] بن زكورة العونية، **تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي – قراءة في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد4، رقم3، معسكر/ الجزائر، 2020، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

- **وضع قيود على الصادرات:**

تسببت جائحة كوفيد 19 في صدمة هائلة في الطلب العالمي على المنتجات الطبية، و تعتمد هذه المنتجات إلى حد كبير على التجارة الدولية و سلاسل التوريد العالمية التي غالبا ما كانت تخضع لاضطرابات في شبكات التصنيع و النقل الدولي، و قد تفاقم هذا الوضع بسبب حظر الصادرات و القيود التي فرضتها بعض الدول للتخفيف من النقص الحاد على المستوى الوطني، و اعتبارا من منتصف شهر ماي، فرضت 85 دولة من جميع مناطق العالم بغض أشكال القيود و الحظر على الصادرات و على المنتجات ذات الصلة بكوفيد19، بما في ذلك 76 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية و 9 دول من خارج منظمة التجارة العالمية، و الشكل الموالي يبين عدد الدول التي قامت بفرض القيود على التصدير حسب نوع المنتجات[1]:

الشكل رقم (05): عدد الدول التي فرضت قيودا على عمليات التصدير حسب نوع المنتجات.

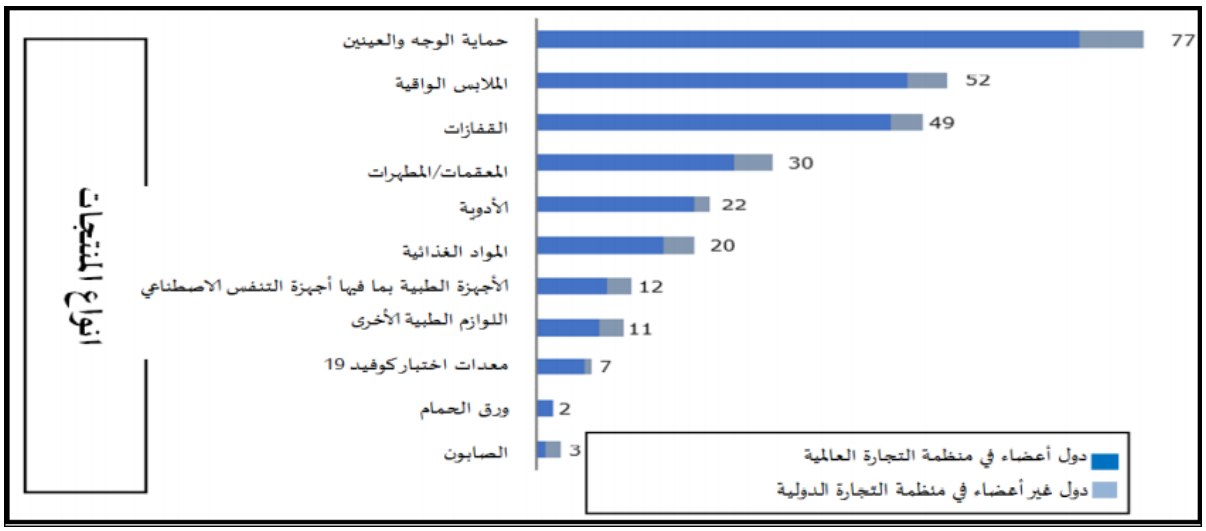

المصدر: (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 32).

اتخذت القيود على الصادرات التي فرضتها مجموعة من الدول لمكافحة جائحة كورونا أشكالا مختلفة، بما في ذلك حظر التصدير وإجراءات ترخيص التصدير، ولقد كان هناك تنوع كبير في أنواع المنتجات المتأثرة بهذه القيود، ونلاحظ من خلال الشكل أن غالبية الإجراءات قد حدث من تصدير معدات الحماية الشخصية ضد فيروس كورونا؛ على غرار منتجات حماية الوجه والعين (77 دولة) والملابس الواقية (27 دولة) والقفازات (49 دولة)، كما خضعت المطهرات والمستحضرات الصيدلانية والمواد الغذائية لقيود على التصدير ولكن بدرجة أقل.

[1] رامي حريد، عبد الكريم تامين، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

المطلب الثاني: أثار جائحة كورونا على قطاع الصناعة.

من المتوقع أن ينخفض نمو التصنيع العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل سنة 2019 نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصاديات المهيمنة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، ز كما هو موضح في الجدول رقم 7 :

الجدول رقم (7): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي.

	العالم	شرق أسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الصين
جويلية2019	113,6	105,1	106,1	103,9	129,9
أوت2019	113,7	103,4	106,2	104,5	130,5
سبتمبر2019	114,2	105,2	106,2	103,9	131,7
أكتوبر2019	113,4	102	105,6	103,2	131,8
نوفمبر2019	114,1	101	105,8	104,2	133,4
ديسمبر2019	114,2	102	104	104,3	134
جانفي2020	103	104,3	105,5	104,2	99,8
فيفري2020	102,6	102	104,9	104,2	100,3

المصدر: établie par les chercheurs à partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p 26.

فطوال سنة 2019، كان التصنيع العالمي يشهد بالفعل انخفاضا ثابتا في نمو الإنتاج، حيث سجلت البلدان الصناعية بشكل خاص انكماشا ملحوظا في الإنتاج، و لا تزال الصين تظهر معدلات نمو ربع سنوية عالية تجاوزت 5% في نهاية العالم، وفي الشهريين الأوليين من سنة 2020 أظهرت الصين انخفاضا حادا في الإنتاج مع بداية إغلاق ووهان ومناطق أخرى لاحتواء الفيروس في نفس الوقت.

وبالنسبة للبلدان الصناعية المجمعة إلى مجموعات البلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق أسيا، فلا يمكن قياس الآثار المباشرة لجائحة كورونا بأحدث بيانات فيفري 2020، حيث باشرت معظم البلدان القيود الاقتصادية شهر مارس، وبالرغم من ذلك بدأت هذه البلدان عام 2020 مع مزيد من الانخفاضات في الإنتاج

التصنيعي، كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضا حادا ناتجا بشكل رئيسي عن حصة كبيرة في الصين في التصنيع العالمي، ومن المرجح أن قطاع التصنيع العالمي وبسبب جائحة كورونا سيتأثر من ثلاثة جوانب[1]:

- تعطيل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق أسيا) وينتشر بكثرة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.
- ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة بشدة، ومن ثم من بعضها بعضا.
- ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

كما يؤثر على أسعار السلع الأولية وخطوط التوريد من خلال [2]:

لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة ، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي،وفي هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية،لا سيما على مستوى اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية، فقد اعتبرها البنك الدولي من بين أشد البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجائحة. إلا أن التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية عموما مرهون بمستقبل الأزمة، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها ويمكننا توضيح تأثر أسعار السلع الأولية من خلال الشكلين المواليين:

[1] أحمد غبولي، الطاهر توايتية، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم اثار جائحو كورونا (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الاقتصادية العالمية2020–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رقم20، شبتمبر2020، ص ص6-7.

[2] صلاج الدين بولعراس،مرجع سبق ذكره، ص3.

الشكل (6): مؤشرات أسعار الشهرية

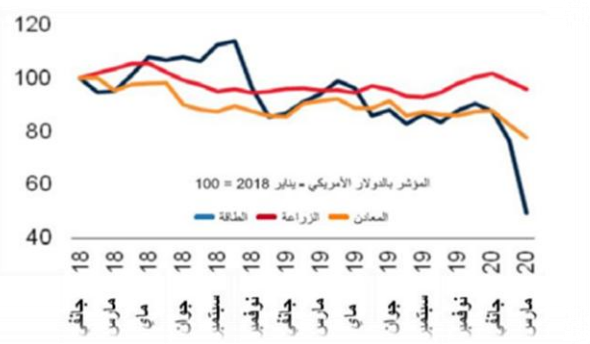

المصدر:World Bank, (April2020)، Outlook Implications of covid-19 of commodities،p10.

الشكل (7): تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ جانفي2020

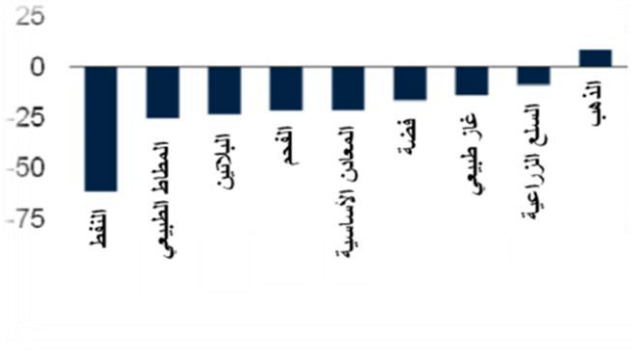

المصدر:World Bank, (april 2020) ، MCommodity Markets Commodity Markets

تعليقا على الشكلين أعلاه مكملين لبعضهما سنحاول تقديم قراءة مشتركة لهما، وحتى تتضح معالم التأثير بشكل أكبر سنجزأ تحليل تأثير الجائحة إلى ثلاث أنواع أساسية من السلع على التوالي[1]: السلع المعدنية، السلع الطاقوية،الزراعية.

- **السلع المعدنية:** نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه تراجع أسعار المعادن خلال شهر مارس الجاري و يرجع سبب ذلك إلى توقف الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في انخفاض الطلب على السلع الأولية الصناعية مثل :النحاس و الزنك، و من ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع أسعار الذهب، و يرجع السبب في ذلك إلى كون الذهب من المعادن النفيسة ، التي طالما كانت أداة تحوط و تأمين من تقلبات الأسواق المالية ،و قد تبقى الأسعار في تراجع كلما استمرت وتيرة النمو الاقتصادي الصيني في تراجع لأن هذه الأخيرة حسب تقرير البنك الدولي تعتبر متحكمة في نصف الطلب العالمي على المعادن الصناعية .
- **السلع الطاقوية** : نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه انخفاض أسعار السلع الطاقوية بشكل كبير خلال شهر مارس 2020، كما نلاحظ أن النفط تأثر كثيرا و انخفض بشكل واضح ،و يعزى ذلك إلى توقف حركة النقل و الإنتاج العالميين ، مما أدى إلى تدهور شديد في الطلب العالمي للنفط في مقابل عرض أكبر ، الأمر الذي خلق فائضا كبيرا من المخزون النفطي، أفضى بدوره إلى تراجع أسعار النفط عالميا ،نلاحظ من الشكلين

[1] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص4.

أيضا أن أسعار الغاز الطبيعي قد سجلت انخفاضا كبيرا، على عكس أسعار الفحم التي كانت أقل تأثرا ،بسبب أن الطلب على الكهرباء كان أقل تأثرا بالتدابير الرامية إلى الحد من تفشي الجائحة، و في هذا الصدد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) أن ضرر انخفاض أسعار النفط سيكون كبيرا بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية التي تعتمد على بيع المواد الخام (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

- **السلع الزراعية:** نلاحظ من خلال الشكلين أن أسعار السلع الزراعية كانت أقل تأثرا، وهذا ما يعكس تأثيرا غير المباشر على النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد نشير إلى أن البنك الدولي توقع بقاء الأسعار العالمية للسلع الزراعية مستقرة عموما في عام 2020، باعتبار أن مستويات الإنتاج ومخزونات معظم المواد الغذائية الرئيسية وصلت إلى مستويات قياسية مرتفعة.

المطلب الثالث: أثر الجائحة على قطاع السفر والسياحة.

عقب انتشار فيروس كوفيد 19 في مختلف أنحاء العالم تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية، من حظر للتجوال و إغلاق للأماكن العامة كالمراكز التجارية و المنتزهات العامة و المدارس، كما تم أيضا تخفيض عدد الموظفين في أماكن العمل و تقييد حركة السفر بتخفيض عدد الرحلات و غلق للحدود الدولية، و يعتبر قطاع النقل من بين القطاعات الأكثر تأثرا بعواقب تفشي جائحة كورونا، إذ أن سبب وجود مؤسساته هو نقل الأشخاص و البضائع في جميع أنحاء العالم، فهو يرتبط بشكل وثيق بقطاعات أخرى كقطاع السفر، السياحة، التجارة و الأعمال ... الخ، كما أنه يحفز الاقتصاد العالمي من خلال ربط مختلف مكوناته و ضمان حركيته[1]، و الشكل الموالي يوضح تطور عدد المسافرين المستخدمين للنقل الجوي خلال الفترة 1945 إلى 2020:

[1] رامي حريد، عبد الكريم تامين، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الشكل رقم (8): تطور حركة الركاب في العالم خلال الفترة 1945-2020

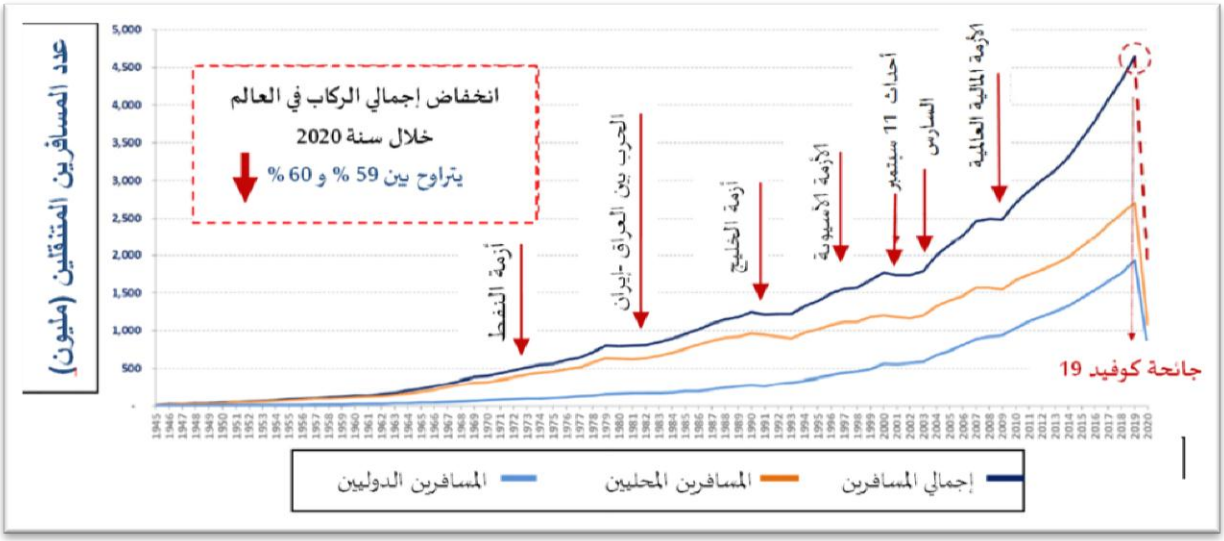

المصدر: (ICAO, 2020, p. 6)

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد المسافرين المستخدمين للنقل الجوي في تزايد مستمر منذ سنة 1945 على الرغم من مرور العالم بعدة أزمات (أزمة النفط لسنة 1973، الحرب بين ايران و العراق، أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الأزمة المالية العالمية 2008)، غير أن أزمة كورونا تسببت في انهيار حاد و غير مسبوق في عدد المسافرين نتيجة غلق الحدود الدولية و تعليق الرحلات الجوية المحلية، حيث من المتوقع تسجيل انخفاض عام في عدد الركاب الجويين (الدوليين و المحليين) يتراوح بين59 إلى 60 في عام 2020 مقارنة بعام 2019، و علية ستتأثر شركات الطيران بشدة و ستتحمل خسائر جد معتبرة، كما سيمر قطاع السياحة العالمية بأزمة عنيفة بسبب الأزمة الصحية العالمية و التدابير الوقائية التي أعاقت عملية الحركة السياحية و السفر.

1- **التأثير على إيرادات شركة الطيران:** ستتكبد شركات الطيران خسائر معتبرة وستتراجع عائدات السياحة بنسب كبيرة[1]، والشكل الموالي يبين تأثيرات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي الدولية:

[1] رامي حريد، عبد الكريم تامين، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الشكل رقم (9): أثر جائحة كورونا على النقل الجوي

المصدر: (ICAO, 2020, p. 4).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02-09) أن شركات الطيران المدني قد منيت بخسائر معتبرة بسبب وقف مختلف رحلات الطيران المدني الدولي ما يلي : **أولا، توقعات سنة 2020 (جانفي – ديسمبر)**: انخفاض إجمالي بنسبة 51% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران – انخفاض إجمالي بين 2874 إلى 2886 مليون مسافر– انخفاض بحوالي 389 إلى 391 مليار دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران؛ **ثانيا: توقعات النصف الأول من 2021**: انخفاض إجمالي يتراوح بين 30 % إلى 37 % من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران – انخفاض إجمالي بين 903 إلى 1264 مليون مسافر– تكبد خسارة في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران بحوالي 135 إلى 183 مليار دولار أمريكي.

2- **التأثير على عائدات السياحة**: تسببت جائحة كورونا في انخفاض حاد في عدد المسافرين بسبب القيود المفروضة على حركة التنقل، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ستترجم القيود المرتبطة بكوفيد 19 في الأشهر المقبلة إلى خسائر ضخمة لقطاع السياحة و القطاعات ذات الصلة، و حسب الدراسة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فإن قطاع السياحة هو أحد القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة (وفر قطاع السياحة حوالي 300 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم خلال سنة 2019)، و يتوقع أن ينخفض الطلب على السفر الدولي من 850 مليون إلى 1.1 مليار سائح دولي، و حجم خسائر يتراوح بين 1200

و 3300 مليار دولار للسياحة و القطاعات ذات الصلة(مثل الفنادق و المطاعم)[1]، و الشكل رقم 10 يبين نسب انخفاض عدد السياح الدوليين إلى غاية شهر أوت 2020 :

الشكل رقم (10): تطور مستويات الانخفاض الشهري لعدد السياح الدوليين خلال الفترة: جانفي– أكتوبر 2020

المصدر: .(World Tourism Organization, 2020)

تستمر قيود السفر التي تم فرضها استجابة لجائحة كورونا في التأثير على السياحة العالمية بشدة، وحسب معطيات الشكل رقم يتبين أن عدد السياح الوافدين الدوليين بدأ بالانخفاض بشكل تدريجي بداية من شهر جانفي بالتزامن مع بداية ظهور الفيروس، حيث بلغ الانخفاض أعلى مستوياته خلال شهر أفريل (-96%) وماي (-97%) بسبب تشييد القيود على حركة السفر الدولي، ليتم تسجيل تحسن طفيف بداية من شهر جوان نتيجة لبداية رفع الحظر على حركة النقل الجوي بشكل تدريجي.

و لقد انخفض عدد السياح بنسبة 81% في شهر جويلية و 79% في شهر أوت، و هو أكثر الشهور ازدحاما في السنة (موسم الصيف في نصف الكرة الشمالي)، و يبلغ الانخفاض في عدد السياح حتى شهر أوت قرابة 700 مليون سائح (مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019)، و يترجم ذلك إلى خسارة تقدر بـ 730 مليار دولار في الإيرادات (صادرات السياحة الدولية)، و هو ما يمثل أكثر من ثمانية أضعاف الخسائر التي تكبدها قطاع

[1] زهرة سيدا عمر، دحمان بن عبد الفتاح، **تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي– مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي–**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، رقم 4، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2020، ص ص 7-8.

السياحة خلال الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية لعام 2008، و لا يزال الطلب على السفر ضعيفا إلى حد كبير بسبب عدم اليقين المستمر بشأن الوباء و انعدام الثقة، فلقد تحمل تسجيل انخفاض قدره 83 % في عدد السياح الوافدين خلال شهر أكتوبر، ووفقا لأحدث الاتجاهات تتوقع منظمة السياحة العالمية انخفاضا إجماليا بنسبة 70 % تقريبا لكامل عام 2020، و تتوقع مجموعة خبراء منظمة السياحة العالمية انتعاش السياحة الدولية في عام 2021، لا سينما في الربع الثالث، و بالنسبة ل 20 % من الخبراء يمكن أن يحدث هذا الانتعاش فقط في 2022، و ينظر إلى قيود السفر على أنها العقبة الرئيسية أمام تعافي السياحة الدولية، و كذلك الاختفاء البطيء للفيروس و عدم وجود ثقة لدى المسافرين، كما لاحظ الخبراء عقبات رئيسية أخرى أمام الانتعاش؛ مثل عدم وجود استجابة متكاملة بين البلدان لضمان بروتوكولات منسقة، و تدهور البيئة الاقتصادية.

المطلب الرابع: أثر جائحة كورونا على التجارة الالكترونية والبيئة.

الأزمة العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا دفعت نحو المزيد من النمو باتجاه عالم رقمي فأزمة (كورونا) أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيا الرقمية للاقتصاد والادارة والمجتمع.

الشكل رقم (11): إيرادات شركات التكنولوجيا خلال الربع الأول من سنة 2020.

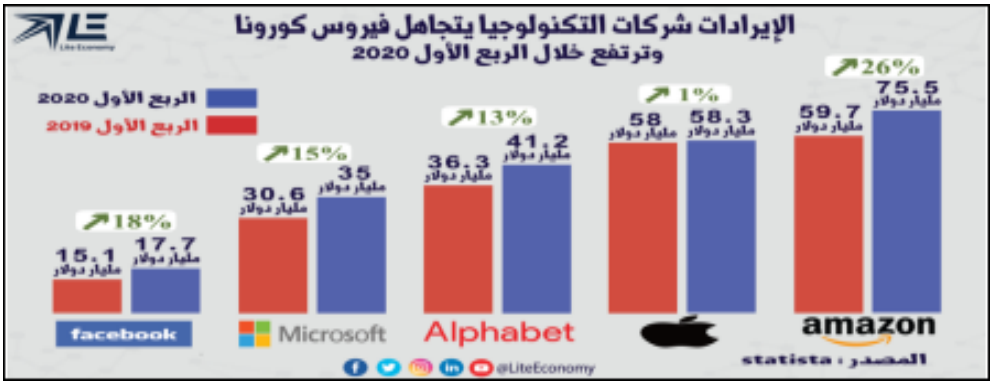

المصدر: life Economy (2020):"ايرادات شركات التكنولوجيا يتجاهل فيروس كورونا"، متاح على الموقع:https://www.facebook.com/Lite.Economy تاريخ الاطلاع (2021/08/07).

الأزمة العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا دفعت نحو المزيد من النمو باتجاه عالم رقمي فأزمة كورونا أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيات الرقمية للاقتصاد والادارة والمجتمع.

1- أثر الجائحة على التجارة الالكترونية:

تعتبر الأسواق التقليدية أحد أسباب تسارع انتشار فيروس كورونا، ومن هنا كانت الأسواق الافتراضية بديلا عمليا وجيد للأفراد. حيث يتيح لهم التسوق عبر الانترنيت الحصول على كافة السلع المرغوبة من الأطعمة و الخضراوات و الأدوات الصحية و الأثاث المنزلي و غيرها من السلع، و يعتبر موقع أمازون من أكبر المواقع تسوقا عالميا، و لقد شهد إقبالا كبيرا من المستخدمين حول العالم لشراء السلع عبر الانترنيت، و هو الأمر الذي دفع الشركة للإعلان عن حاجتها لتوظيف مائة ألف موظف لتلبية الطلبات عبر الانترنيت، كإقامة شركة علي بابا الصيني (Alibaba) ببناء نظام للبث المباشر يتيح للمزارعين ترويج منتجاتهم عبر الانترنيت بصورة مباشرة من خلال الفيديوهات للمستهلكين، و في النصف الأول من شهر مارس 2020 زادت مبيعات التجارة الالكترونية الإجمالية في البرازيل بنسبة 40 % مقارنة بالنصف الأول من شهر مارس 2019، و صرح متجر التجزئة الصيني هن تحقيق نمو في المبيعات عبر الانترنيت بنسبة 215 % في فترة 10 أيام بين أواخر جانفي و أوائل فيفري 2020، و تتضح الأهمية المتزايدة للخدمات الإلكترونية و الرقمية في عصر الوباء من خلال زيادة ثروات الشركات التكنولوجية الرائدة، فلقد ارتفعت قيم أسهم شركة أمازون بنسبة 64 % و بنسبة 96 % بتاريخ 22 سبتمبر 2020، و في هذا السياق عانت شركات التجارة الالكترونية من نقص حاد في القوى العاملة بسبب ارتفاع الطلبات على مبيعاتها، لذا اتجهت سلسلة متاجر التجزئة التابعة لشركة علي بابا إلى إتباع خطة مبتكرة لمشاركة الموظفين؛ من خلال الاستعانة بأكثر من 3000 موظف مؤقتا من 40 مطعما و فندقا و دار سينما يعانون من الركود بسبب أزمة كورونا، و انضمت شركة التجارة الالكترونية الصينية و كذلك سلسلة السوبر ماركت الأمريكية Walmart إلى الاتجاه نفسه؛ حيث وظفت هذه الأخيرة أكثر من 150 ألف موظف مؤقت مع تفشي فيروس كورونا.[1]

2- أثر الجائحة على البيئة:

تزامنا مع تشديد الإجراءات الرامية لاحتواء فيروس كورونا المستجد في جميع القارات ترتب على ذلك تبعات أخرى غير متوقعة، منها الانخفاض المفاجئ في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، و كذا انخفاض كبير في تلوث الهواء في أكثر من 337 مدينة في العالم، و في عدد من الدول بأكثر من 11 %، فمثلا في نيويورك تراجع التلوث ب 50 % مقارنة بالعام الماضي، و في العالم انحسرت في الثلاثي الأول من عام 2020

[1] رامي حريد، عبد الكريم تامين، مرجع سبق ذكره، ص10.

الانبعاثات ب 25%، في المقابل تراجع استهلاك الفحم ب 40%، و هذا نتيجة للإغلاق الشركات و المؤسسات، إلغاء الرحلات و السياحة و إجبار الناس على المكوث في البيت[1].

المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.

كان لجائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصادات العالم، لكن كون اقتصاد الجزائر مترهل بالأساس بسبب اقتصاده الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي:

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية.

رغم أن الدولة خفضت قيمة الواردات بمعدل (-28.24 %) بفعل رفعها للضرائب الجمركية لأغلب المنتجات باستثناء المنتجات الإستراتيجية التي أحتفظ بمعدلات الثابتة بالإضافة إلى تخفيضها بالنسبة للمنتجات المستوردة المتعلقة بالعتاد الصحي، إلا الميزان التجاري بقي سالبا بمعدل (-1.86 %) وهذا راجع إلى تقلص قيمة الصادرات بمعدل (43.95- %) بفعل تراجع سعر البرميل من النفط. هذا العجز الطفيف في الميزان التجاري سيتم امتصاصه عن طريق استهلاك حصة من احتياطي الصرف معبر عنها بالادخار الخارجي بمعدل (0.39 %) محصلين بذلك على نوازن ميزان المدفوعات.

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول و الغاز بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، و تدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس هذه المداخيل، و بتهاوي أسعار البترول إلى 48.28 دولار كما هو مبين في الشكل رقم 12 تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل، و تكبد الجزائر الآن خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة[2].

[1] رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلة اتجاهات سياسية، رقم 14، برلين/ ألمانيا، مارس 2021، ص ص 154-155.

الشكل رقم (12): سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر 2020.

المصدر: World Bank see on: www.worldbank.org

الشكل رقم (13): مراحل تطور سعر برميل من البترول للسداسي الثاني2020.

المصدر: World Bank see on: www.worldbank.org

ووفقا لهذه المعطيات فإن الوضع المالي للجزائر حرج جدا، إذ كان من المتوقع أن يكون عجز بحوالي 13 مليار دولار في الميزانية، لكن وبحسب تصريحات بعض خبراء المالية، فإن الجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ 2800 مليار دينار جزائري سيتم تقليصها إلى النصف ما يعني عجز بـ 1400 مليار دينار جزائري يضاف إلى العجز المتوقع بـ 1500 مليار دينار جزائري؛ أي أن العجز تقريبا سيتضاعف إلى 2900 مليار دينار جزائري، وهو ما 26 مليار دولار تقريبا. ولمواجهة هذا الوضع لجأت الحكومة إلى خيار التمويل غير التقليدي (طبع النقود).[1]

[1] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص155.

ورغم تأزم الوضع الاقتصادي بالجزائر إلا أنها لا تزال تحتفظ بهامش أمان بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة والمقدرة بنحو 55 مليار دولار.

1-على إنتاج النفط في الاقتصاد الجزائري:

الشكل رقم (14): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (جويلية 2019 – جوان 2020) مليون برميل يوميا.

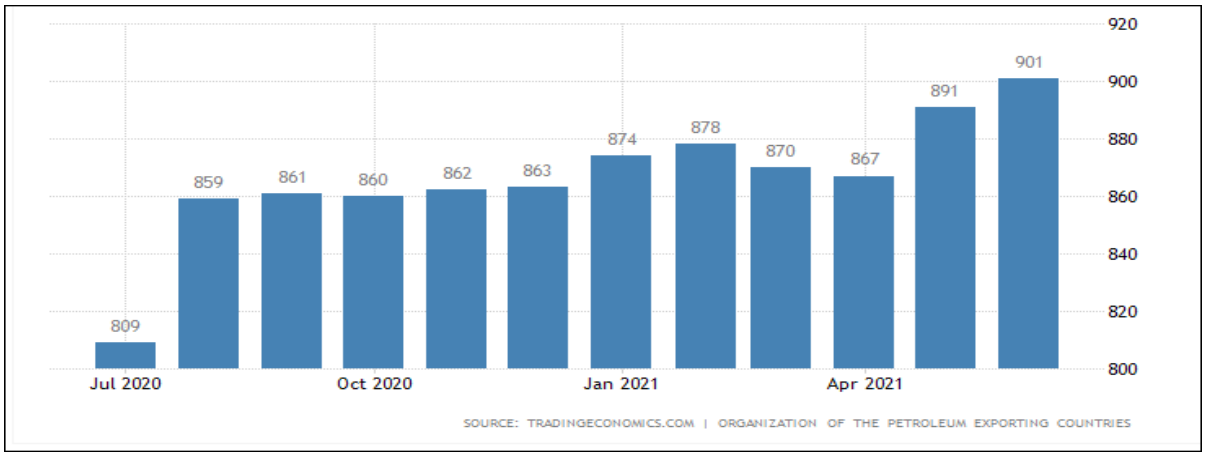

المصدر:trading economics: "الجزائر – إنتاج النفط"، متاح على الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/crude-oil-production،تاريخ التحميل (2021/08/07):.

كنتيجة لانكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط سجل سعر النفط الخام أدنى مستوى شهده منذ 18 عام، في المقابل دفع الخلاف بين الأوبك ومجموعة منتجي النفط وروسيا السعر إلى مزيد من الانخفاض في الإنتاج، فالجزائر التي كانت تنتج 1032 مليون برميل يوميا في جانفي 2019 أصبحت تنتج فقط 807 مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من أن أوبك ودول أخرى قد وافقت على خفض الإنتاج، إلا أن العالم لا يزال لديه نفط خام أكثر مما يمكنه استخدامه. وهذا ما أدى إلى تدني الأسعار ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن خسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من

هذا العام، والتي فاقت 2 مليار دولا. الجزائر خسرت 18 % من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مرجعا ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا[1].

2- على الميزان التجاري.

الشكل رقم (15): تطور الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (جويلية 2017- جوان 2020) مليون دولار أمريكي.

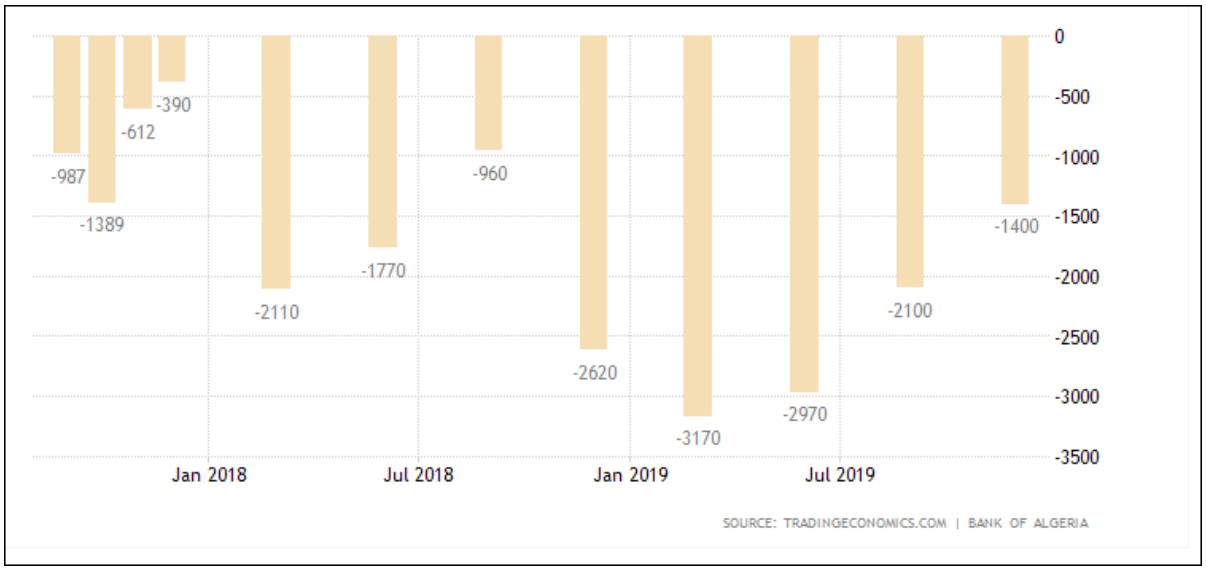

المصدر :"Trading economics :الجزائر–الميزان التجاري"، متاح على الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade ، تاريخ التحميل 2021/08/11.

لقد انعكس انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي على الميزان التجاري الجزائري الذي شهد عجزا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة كنتيجة للأزمة البترولية التي شهدها الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنة 2014، إلا أن أزمة كورونا أدت إلى تفاقم هذا العجز الذي سجل في السداسي الأول من سنة 2020 عجزا قدر ب – 2724 مليون دولار أمريكي[2].

[1] صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المتغيرات الكلية.

1- الأثر على العرض:

سيتأثر الإنتاج سلبا على جميع المستويات سواء بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض بمعدل (-7.76بالمائة) بسبب انخفاض إجمالي القيمة المضافة بمعدل (-4.7 بالمائة)، و كانت الأنشطة الإنتاجية الأكثر تضررا هي على التوالي : نشاط الخدمات غير المتبادلة الموجهة للصالح العام بمعدل (-25.1 بالمائة)، نشاط الصناعات الأخرى بمعدل (-5.45بالمائة)،نشاط البناء بمعدل(-3بالمائة)،نشاط النقل و المواصلات بمعدل (-0.38بالمائة)(بالأخص المتعلق بالنقل منها)،و هذا نظرا لانخفاض العمالة و اعتماد أنشطتها على كثافة اليد العاملة و عدم حدوث لأثر إحلال رأس المال محلها على عكس الأنشطة الأخرى غير المتأثرة التي استفادت من هذا الأثر . رغم كل هذا سوف ل نشهد تأثر كمية العرض الإجمالي للسلع محليا إذ لم تتعدى معدل (+0.08 بالمائة) وهذا راجع لتغطية أجور العمال من طرف النفقات الحكومية من جهة وأثر الإحلال لرأس المال محل اليد العاملة لأغلب الأنشطة من جهة أخرى[1].

2- الأثر على الطلب:

بالنسبة للسلع الوسيطة فقط ازداد الطلب عليها بمعدل (+4.52بالمائة) لكن لم تتمكن الآلة الإنتاجية سوى من استهلاك (+0.71 بالمائة) لتعويض انخفاض القيمة المضافة من جهة وبلوغ نفس الكمية المعروضة سابقا من جهة أخرى ، أما إجمالي الطلب على السلع النهائية فقد انخفض بالنسبة للسلع المحلية بمعدل (-65،5 بالمائة) بسبب انخفاض استهلاك الأسر بمعدل(-2.26 بالمائة) (بالأخص السلع التجارية) المتأثر هو الآخر بفعل ارتفاع التضخم بمعدل (+14.34 بالمائة) ، و رغم إجراءات تقليص الاستثمار الذي بلغ (-25.32 بالمائة) إلا أن إجمالي الاستثمار لم يتأثر كثيرا و بلغ معدل (-0.02بالمائة) و هذا راجع لامتصاصه من طرف ادخار الأعوان الاقتصادية و بالأخص ادخار العالم الخارجي بمعدل (+0.37 بالمائة)[2].

[1] زين الدين قدال، اسية موسي، كمال بلفوضيل، **تقدير أثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام**، مجلة الباحث، الجزائر، 2020، ص7.

[2] زين الدين قدال، اسية موسي، كمال بلفوضيل، مرجع سبق ذكره، ص8.

3- الأثر على البطالة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي:

في تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر فقد عدل توقعاته للنمو الاقتصادي بالخفض إلى 5.5 % مقابل -5.2 % المتوقعة في شهر جوان الفارط، كما توقع أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 14.1 % هذا العام، و14.3% العام المقبل، وتحذر مؤسسة بريتون وودز من تدهور الحسابات الخارجية للجزائر مع احتمال حدوث عجز بنسبة 10.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز ب -16.6% في عام 2021[1].

كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية و بالأخص الصغيرة و المتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة مسبة البطالة، خاصة و أن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر غلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها و مرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقية من الدولة، كما أن تقليص الحكومات لنفقات التجهيز بـ 20,1 % في قانون المالية 2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية و المنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى و إن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية و الناتج القومي، و ذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 % من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر ب 43 % من حجم التشغيل الكلي، كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل[2].

4- الأثر على دخل الأعوان الاقتصادية:

تأثر دخل الأسر تأثيرا طفيفا بمعدل (-0.11 بالمائة) مسببا لتأثر طفيف جدا على دخله المتاح بمعدل (-0.003 بالمائة) بسبب انخفاض دخل العمل (-0.71بالمائة) و هذا رغم انخفاض الضرائب المباشرة المفروضة على الأثر بمعدل طفيف لا يتعدى (-0.55 بالمائة) و ارتفاع ادخارهم بنسبة طفيفة (+0،16 بالمائة) بفعل تقليص استهلاكه، مع ثبات مردودية رؤوس أموالهم، كما تأثر دخل المؤسسات تأثرا طفيفا بمعدل

[1] زين الدين قدال، اسية موسي، كمال بلفوضيل، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص8.

(-0.33بالمائة) بسبب انخفاض التحويلات الحكومية الموجهة إليهم بمعدل (-3.07بالمائة) و هذا رغم انخفاض الضرائب المباشرة المفروضة على المؤسسات بمعدل طفيف لا يتعدى (-0.64بالمائة) و ارتفاع ادخارهم بنسبة طفيفة(0.13 بالمائة) مع ثبات مردودية رؤوس أموالهم ، و بالرغم من الدولة قامت برفع نفقاتها الإجمالية التي بلغت معدل (+12.83بالمائة) إلا أنها تمكنت من الحفاظ على استقرار دخلها في حدود (+0.08بالمائة) و هذا بفضل رفع معدلات الضرائب الجمركية التي بلغت إيراداتها (+5.68 بالمائة) و ارتفاع طفيف لإيرادات الضرائب غير المباشرة بمعدل (+0.41 بالمائة) و استخدامها لحصة من صندوق ضبط الإيرادات الذي يمثل ادخارها بمعدل (-1.32 بالمائة).

5- الأثر على احتياطات الصرف:

كنتيجة للمجموعة من العوامل والتي من بينها تراجع الصادرات النفطية الجزائرية التي أدت إلى تراجع الإيرادات، وهذا ما نتج عنه تراجع أيضا لاحتياطات الصرف، وهذا ما يبينه لنا الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم (16): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2019 – أفريل 2020) مليون دولار أمريكي.

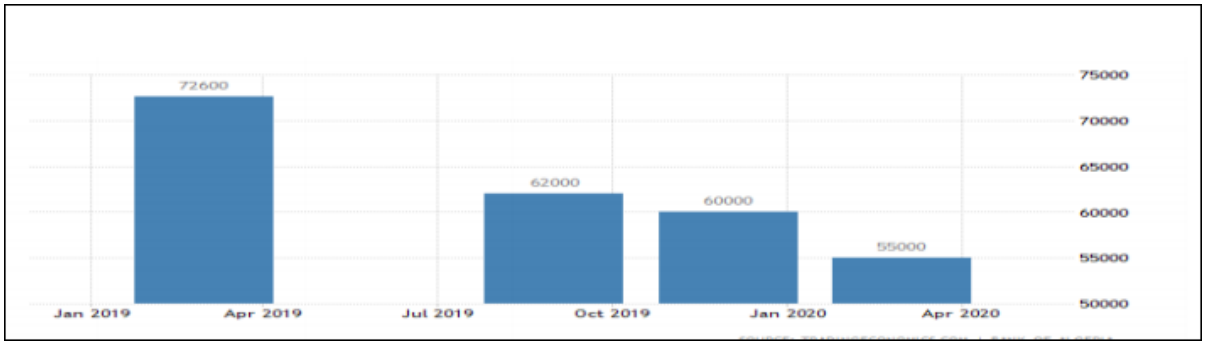

المصدر :" economics Trading :الجزائر – احتياطات النقد الأجنبي "،متاح على الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves تاريخ التحميل: 2021/08/11

[1] صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

لقد تراجع احتياطي الصرف من حوالي 72600 مليون دولار مع بداية سنة 2019 إلى فقط 55000 مليون دولار أفريل 2020 ممثلا ما يقل عن 17 شهر من الواردات. وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية.

6- الأثر على الأسعار:

تأثر مؤشر الاستهلاك سلبا بارتفاعه بالغا لمعدل (+14.34 %) بسبب ندرة السوق المتأثرة بانخفاض كمية العرض المركب (الإنتاج المحلي + المستورد) بمعدل (-4.17%) بفعل تقلص كمية الواردات بمعدل (-2.46 %). كما انخفض مؤشر أسعار المنتج بمعدل (-12.77%) بفعل انخفاض قيمة الطلب المحلي بسبب انخفاض كلا من سعر الطلب على السلع المحلية بمعدل (-1.81%) وكمية الطلب على السلع المحلية بمعدل (-5.65%) من جهة، وانخفاض قيمة الصادرات بمعدل (-43.95%) من جهة أخرى[1].

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية.

تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري لا يمكن تحديدها و حصرها لان الجائحة أكيد سيكون لها أثار على المدى المتوسط و الطويل، لكن أزمة فيروس كورونا المستجد كشفت عن وجود خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، فقد شهد الاقتصاد الجزائري تراجع في معدل نموه مسجلا 0.2 % في جانفي 2020 مقابل 1.3 % في نفس الفترة من السنة الماضية 2019، و يتوقع أن يسجل هذا المعدل - 2.6 % مع نهاية السنة الحالية و بداية سنة 2021، و هذا راجع لتدني أسعار البترول كنتيجة لنقص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية.

1- على قطاع المحروقات:

تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7.5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي

[1] زين الدين قدال، اسية موسي، كمال بلفوضيل، مرجع سبق ذكره، ص 8.

لسنة 2020، انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6 مليارات دولار، مقابل 37.4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل 2020[1].

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98% كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وقد تدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، والنظر إلى كون ايطاليا واسبانيا الزبونتين الرئيسيتين للجزائر في أوروبا والعالم، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا، ما يؤدي إلى تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو اسبانيا، وبأخر باتجاه ايطاليا.

كل هذا أدى إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 بحوالي 40%، وقدرت نفس الوزارة الخسائر التي تكبدها قطاع الطاقة كما يلي[2]:

- سوناطراك: يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء ب 247 مليون دينار جزائري في الفترة بين 15 مارس و31 ماي.
- سونلغاز: نقص في رقم الأعمال ب 6.5 مليار دينار جزائري.
- نفطال: إجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية أوت يقدر ب 20 مليار دينار جزائري.
- شركة طيران طاسيلي (فرع مجمع سوناطراك): تراجع في رقم الأعمال بـ 27% في مارس أي خسائر بـ 221 مليون دينار جزائري وتراجع بـ 72% في أفريل أي 595 مليون دينار جزائري.

2- على قطاع الصناعة:

إن تدابير تقييد الحركة و النقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج و تعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد و قلة توفر المواد الأولية و شبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في

[1] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

[2] زهرة سيداعمر، أسماء بللعما، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر الآثار والإجراءات**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، رقم 2، أدرار/الجزائر، 2020، ص 12.

خفض الإنتاج و تعطيل منتجات التصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4 %. كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 64%. وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة[1].

3- على قطاع النقل:

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى أنواع النقل المختلفة في الجزائر ومدى تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع[2]:

أ- **النقل البحري:** سندرس قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع:

- **النقل البحري للمسافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين.
- **النقل البحري للبضائع:** سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتاي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد ونقل الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية ارتفاعا خلال فترة الجائحة.

[1] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ب- **النقل الجوي:** لقد اثّر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) قد كبّدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار سنة 2020، بانخفاض 55 % مقارنة بعام 2019، و بالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3 مليار دينار، و ذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، و الرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، و هو ما أثر سلبا مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

ت- **النقل بالسكك الحديدية:** بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي، قرابة 1 مليار دينار جزائري أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

- **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لتعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.
- نقل البضائع: لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.
- خسائر أخرى: اضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في الوقت التي تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة على استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة.

4- على قطاع السياحة:

لقد تأثرت وكالات السياحة و الأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد -19 منذ تعليق الرحلات، و لأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر و التنقل و حرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل و الرحلات داخل البلاد و خارجها، و بالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، و هو ما شكل بالنسبة لها أزمة

حقيقية في نشاطها وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر[1].

5- على القطاع الجبائي والفلاحي: ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

6- على القطاع الفلاحي: بقي في منأى عن الركود الذي شهدته البلاد، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

الشكل رقم (17): إحصائيات بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر (الزراعة، الصناعة، والخدمات/ نوفمبر 2020

Les principaux secteurs économiques

Répartition de l'activité économique par secteur	Agriculture	Industrie	Services
Emploi par secteur *(en % de l'emploi total)*	9,7	30,7	59,6
Valeur ajoutée *(en % du PIB)*	12,0	37,4	45,9
Valeur ajoutée *(croissance annuelle en %)*	2,3	1,1	3,5

Source : Banque Mondiale - Dernières données disponibles.

المصدر: World Bank see on: www.worldbank.org

7- على قطاع التعليم:

أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع التعليم، حيث تم إصدار أمر توقف الدراسة في المدارس بأطوارها والجامعات لمنع تفشي هذا الفيروس، بالإضافة إلى معاهد التعليم العالي والمؤسسات التكوينية (مؤسسات التكوين المهني) ومدارس التعليم القرآني، والزوايا، وأقسام محو الأمية، وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال كإجراء احترازي للوقاية من عدوى هذا الفيروس[2].

[1] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص ص8-9.

[2] مروة كرامة، فاطمة رحال، انفال حدة خبيزة، مرجع سبق ذكره، ص18.

لقد تسببت جائحة كورونا في انقطاع أكثر من 6.1 مليار تلميذ و طالب عن الدراسة، أي ما يقارب 80 %من الطالب، و جاء ذلك في وقت تعاني فيه العديد من الدول من أزمة تعليمية تظهر من خلال التسرب المدرسي، ضعف الهياكل التعليمية، الاختلال الجغرافي لفرص التعليم و ضعف الجودة، لذلك فإن التعلم الالكتروني (E-Learning) و التعليم الالكتروني(E-Education) برزتا ليس كأفضل سياسة لمواصلة العملية التعليمية خلال جائحة كورونا و إنما كذلك لدخول مسار تعميم و تحسين الخدمات التعليمية لمختلف الفئات و المناطق الجغرافية و الخروج من الأزمة بشكل أقوى و في أفضل مسار[1].

المطلب الرابع: التدابير والإجراءات المتخذة لصد فيروس كوفيد-19 من الجزائر.

اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات للحد من أثار جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، بداية بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتوفير الأجهزة الضرورية للوقاية من هذا الوباء، مثل الأقنعة والكمامات وأجهزة التنفس، وبالموازاة مع ذلك اتخذت إجراءات مالية ونقدية واقتصادية لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية وهي كالتالي[2]:

- **إجلاء المواطنين وتطبيق الحجر الصحي المنزلي**: بتاريخ 2 فيفري 2020 أجلت الجزائر 48 من الصين بينهم 31 جزائري و10 تونسيين، 3 ليبيين، 4 موريتانيين عبر طائرة خاصة، وضعوا في الحجر الصحي لمدة 14 يوم، وفي 14 مارس قررت السلطات الجزائرية أجلاء الرعايا الجزائريين العالقين في المغرب بعد وقف الرحلات الجوية بين البلدين، من خلال تخصيص رحلات خاصة عبر الخطوط الجوية الجزائرية. وفي 23 مارس 2020 صدر قرار بتطبيق حجر صحي كامل على ولاية البليدة لـ 10 أيام، وجزئيا في الفترة الليلية (من الساعة السابعة مساء إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي) على العاصمة، ثم تم توسيع إجراءات الحجر الجزئي إلى الولايات التسع التالية: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي وتيبازة،وكان ابتداء من 28 مارس 2020. بعد ذلك تمديد ‘جراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة 15 يوما، ابتداء من 30 أفريل 2020 عبر كامل ولايات الوطن.

[1] سلمى بشاري، **تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)**، les cahiers du cread-vol، رقم 3، الجزائر،2020، ص9.

[2] زهرة سيدا عمر، أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

وبتاريخ 16 جوان 2020 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية وتكثيف مواقيت الحجر المنزلي حسب زيادة الحالات.

- **تأجيل عطل مستخدمي الصحة بالمستشفيات والحد من التجمعات:** ففي 12 مارس 2020 صدر أمر بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس بما في ذلك التعليم الابتدائي والمتوسط والثانويو كذا الجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، وأقسام محو الأمية، وبتاريخ 14 مارس 2020 قررت عدة جامعات تأجيل الامتحانات الاستدراكية ومختلف النشاطات البيداغوجية إلى تاريخ 5 أفريل 2020. أما في 17 مارس 2020، قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد.
- **تقديم التسهيلات الجمركية والضريبية:** أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب، كإجراء استثنائي لا يترتب عليه أي تأخير. إضافة إلى تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي يعيشها الوطن. وبتاريخ 23 مارس 2020 صدر أمر لمصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.
- **تسريح نصف العمال:** وضع ما لا يقل عن 50% من موظفي الإدارات و المؤسسات العامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضروريا لاستمرارية الخدمة، كما شجعت المؤسسات و الإدارات العامة على اتخاذ جميع التدابير التي تحفز العمل عن بعد، و لم تشمل هذه الإجراءات القطاع المالي و الاقتصادي ، سواء العام أو الخاص، و مع ذلك فإن مديري الشركات و المؤسسات في هذا القطاع مدعووين إلى اتخاذ التدابير التي يرونها مناسبة للحد من حركة موظفيهم قدر الإمكان و مراعاة المتطلبات المرتبطة بأنشطتهم من دون أن تؤثر في الإنتاج و الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين و تزويد الاقتصاد.
- **الإجراءات التي طبقت في المطارات من قبل مديري المطارات [1]:**

- زيادة الموارد المخصصة للمراقبة الصحية عن طريق نشر الأطباء والموظفين المختصين وتزويدهم بالأقنعة الواقية والقفازات والبذلات ومحاليل الكحول.

[1] زهرة سيدا عمر، أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

- تزويد العاملين في المطارات بالمعلومات وإذكاء الوعي عليهم فيما يتعلق بمبادئ النظافة الشخصية وسبل الوقاية من فيروس كورونا.
- توفير كميات كافية من الأقنعة والقفازات وجل تعقيم اليدين لموظفي المطارات.
- نشر وتعميم إرشادات الوقاية من الفيروس الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في جميع أرجاء مباني المطارات وكافة أنحائها.
- تعقيم الأماكن العامة ووسائل المواصلات كالحافلات المكوكية وجسور نقل الركاب ومعدات الفحص الأمني.
- فحص الركاب وأطقم العاملين على متن الطائرات بواسطة كاميرات الاستشعار الحراري في الرحلات الدولية القادمة من بكين واسطنبول ودبي والدوحة وميلانو وروما.
- توفير غرف للعزل مزودة بأسرة بالإضافة إلى مناطق مخصصة لعزل الحالات المشتبه فيها وإخضاعها للمراقبة من قبل الفريق الطبي.
- توفير العلاج للحالات المشتبه فيها في إصابتها بالتنسيق مع وحدات الصحة والحماية المدنية.
- إنشاء خلايا للرصد والمعلومات في المطارات بحيث تقوم بالتنسيق مع خلايا الرصد المقامة في إدارات الصحة العامة بالولايات مع عيادات الصحة المجتمعية.

- **تقييد ممارسة الأنشطة التجارية وتعليق ممارسة أنشطة أخرى:** ابتداء من 22 مارس 2020 تم تقييد ممارسة النشاطات التجارية عبر كافة التراب الوطني، إضافة إلى تقييد حركة العمال والتجار، بحيث تم:

- تعليق ممارسة نقل الأشخاص بكافة أنواعه، خاصة النقل البري للمسافرين سواء النقل الحضري أو شبه الحضري بين البلديات والولايات النقل الجوي للمسافرين النقل الجماعي بسيارات الأجرة نقل المسافرين بوسائل النقل العمومية الجماعية (السكك الحديدية، المترو، الترامواي والنقل بالمصاعد الهوائية).
- غلق محلات بيع المشروبات والمطاعم بشتى أنواعها.
- غلق فضاءات الترفيه والتسلية والعرض كدور السينما والمعارض.
- تعليق ممارسة الأنشطة التجارية بالتجزئة باستثناء الأنشطة التي تمون السكان بالمواد الأساسية من مواد غذائية، مخابز، ملبنات، محلات البقالة، الخضر والفواكه، اللحوم، الصيانة والتنظيف والمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية.

- **توسيع قطاعات النشاط و فتح محلات تجارية:** في 25 أفريل 2020 صدرت تعليمة تفيد بتوسيع قطاعات النشاط و فتح محلات تجارية، بحسب تتعلق بالنشاطات التالية: سيارات الأجرة الحضرية، قاعات الحلاقة، المرطبات و الحلويات و الحلويات التقليدية، الملابس و الأحذية، الأجهزة الكهرومنزلية، تجارة أدوات و أواني المطبخ، تجارة الأقمشة و الخياطة و المنسوجات، تجارة المجوهرات و الساعات، تجارة مستحضرات التجميل و العطور، تجارة الأثاث و الأثاث المكتبي، المكتبات و بيع اللوازم المدرسية، تجارة الجملة و التجزئة لمواد البناء و الأشغال العمومية (المنتجات الخزفية، و المعدات الكهربائية، و الأدوات الصحية، مواد الطلاء، المنتجات الخشبية و القنوات و الأنابيب ... إلخ). مع ضرورة احترام شروط الوقاية الصحية بكل صرامة.
- **تخصيص علاوة استثنائية لفائدة المجندين في إطار الوقاية من جائحة كورونا:** خصصت السلطات علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، والمجندين في إطار الوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحته، بحيث تدفع هذه العلاوة شهريا إلى المستخدمين الذين يمارسون نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم، وتحدد العلاوة بملغ جزافي قدره 5 آلاف دينار جزائري.
- **منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا:**أقرت الحكومة الجزائرية حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 211-20 المؤرخ في 30 جويلة 2020، منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا، بحيث حددت المنحة بـ 30 ألف دينار جزائري في الشهر، تدفع لمدة ثلاثة أشهر تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي، وتمنح هذه المساعدة المالية عقب تقييم كل فئة مهنية لمدة الأربعة أشهر الماضية، كما أن هذه المساعدة أو المنحة لا تخضع للضريبة ولا لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

ومن أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية هي كالتالي[1]:

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية، وتضطلع بهذا دور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي، على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، يمكن أن نوضحها كالتالي:

[1] صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

- **تعزيز السيولة:** بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي:

قام البنك بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس (25،0)لتثبيته عند 3 و تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 8 إلى 9 و هو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90 بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ، و بالنسبة للاستحقاقات المتبقية أقل من سنة، و من 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بالنسبة للاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات، و من 70 بالمائة إلى 85 بالمائة بالنسبة لمدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات، و في جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دعا بنك الجزائر بقية البنوك إلى ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و للمؤسسات الناشئة و المستثمرة بشكل عام، بتكلفة معقولة، و ذلك بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم و قوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، و تعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، و بالتالي ستوفر للبنوك و المؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة، و هذا مت سيسمح بدعم النشاط الاقتصادي من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

- **تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا:**

نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب شغل،والبالغ عددها من 3.1 إلى 5.1 مليون مؤسسة ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس مال العامل.

في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الاستثنائية و الظرفية و التي من شأنها السماح للمؤسسات المالية و البنوك برفع قدراتها التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا،

و ذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني و توفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصدار التعليمة 05 -2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و هذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية، و من أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19،كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات المتاحة، و تشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

- **كما اتخذت الجزائر إجراءات أخرى منها**[1]:

- قرار البنك المركزي الجزائري لمواجهة نقص السيولة جراء الأزمة باتخاذ إجرائين: الأول تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0.25 %والثاني، تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية في البنوك بـ 2%. مشيرا إلى أن هذه القرارات تسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي؛ وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، أيضا تهدف إلى تشجيع البنوك للاقتراض من البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة، كما تسمح بتحرير جزء من سيولة البنوك المجمدة كاحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة، مخافة ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حالة الهلع من تفشي فيروس كوفيد-19.
- تقليص الإنفاق العام بنسبة 30 %، تخفيض الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف في ظل الظروف التي تشهدها البلاد ليصل إلى 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى تأجيل بعض المشاريع الاجتماعية والاقتصادية خاصة بعد التراجع الحاد لأسعار النفط العالمية، وفي إطار ترشيد النفقات دائما تم تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار؛ قصد الحفاظ على احتياطات الصرف.
- تعهد مجلس الوزراء برفع القيود على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وعدم الالتزام بقاعدة 49/51 بالمائة إلا فيما يتعلق بالقطاعات الإستراتيجية، وهي القاعدة التي كانت مصدر نفور لمستثمرين أجانب، بينما تمسكت بها الحكومات السابقة بدعوى الحفاظ على السيادة الوطنية.

[1] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص164.

خلاصة الفصل:

فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة و نظام صحي معقد اثر على البشر في منطقة انتشاره الصين و انتقل إلى أغلب دول العالم، مخلفا أثار كبيرة على صحة المجتمعات و العديد من الخسائر في الاقتصاد كما انتقل فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 إلى العديد من دول العالم و أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات، أهمها قناة المبادلات التجارية و الترابطات المالية و قناة السياحة و النقل و أهم قناة هي الاتصال المباشر للإنسان مع الإنسان.

أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية، المالية والاقتصادية الكبيرة بين الصين والجزائر، فباعتبار الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فإن توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى إلى نقص الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

وفي ظل هذه الأزمة اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية، وذلك فيما يخص الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري الحجر المنزلي للعديد من الولايات والعديد من القرارات الأخرى في مجالات أخرى.

الخاتمة العامة

إن الأزمات الصحية العالمية التي ظهرت بسبب عالم الميكروبات في تزايد كبير في الآونة الأخيرة، وهي مختلفة عن الأزمات الأخرى لأنها متعلقة بالصحة، فالأمراض المستجدة يمكنها أن تتحول إلى أوبئة لأنها أخطارا تهدد أمن المجتمع الدولي ولأنها قادرة على إحداث تدهور اقتصادي واجتماعي هائل، فهي شديدة الوخامة ولا يمكن التنبؤ بها نظرا لحداثتها، وفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 إحدى هذه الجراثيم الأوبئة التي وضحت لنا خطورة الأزمات الصحية العالمية على اقتصاديات الدول العربية.

تعتبر جائحة كورونا "بالأزمة العالمية" التي مست جميع الدول، وتعتبر الجزائر دولة نامية تعتمد على المحروقات لدعم اقتصادها، وهو ما يجعلها داخل دائرة وحيز التهديد أثناء، وبعد الجائحة، وهو ما يحتم عليها مسايرة الوضع الاقتصادي والتكيف مع الرهانات الآنية والمستقبلية.

تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد الجزائري الذي شهد أثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق والمقاهي والمطاعم، وكذا أثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

اختبار الفرضيات:

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى:

- أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية، المالية والاقتصادية الكبيرة بين الصين والجزائر، باعتبار الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فان توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدي إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، **وهو يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية، وذلك فيما يخص العديد من الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري، الحجر المنزلي للعديد من الولايات، والعديد من القرارات الأخرى في مجالات مختلفة، **وهو ما يثبت الفرضية الثانية.**

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تأثر الاقتصاد الجزائري بمخرجات الجائحة وذلك ضمن جانبي العرض والطلب.
- فشلت حكومة قطاع المحروقات في تسيير الأزمة وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- عدم تأقلم السياسات المستخدمة أمام زحف تأثير الجائحة، لاسيما الجانب الاقتصادي من ركود منتوجات المحروقات أو الجانب الاجتماعي من تعاظم تهديدات البطالة والهجرة غير الشرعية.
- ستؤدي ضغوط تقييد التجارة الدولية لاختناقات إنتاجية واستهلاكية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، فإنتاجيا ستتأثر الصناعة المحلية بانخفاض توريدات السلع الوسيطة والإنتاجية و قطع الغيار، وستتوقف معها برامج الصيانة و صناعات التجميع الغالبة على الصناعة التحويلية الجزائرية ، ماسينعكس جميعه على تدهور القدرة الإنتاجية ، بشكل قد يعمق مشكلات عرض السلع المحلية، الذي سينخفض ابتداء من خلال رافد العنصر الاستهلاكي من الواردات التي ستقل بسبب تقييد التجارة الدولية، ما سيؤدي جميعه لرفع الأسعار، وتوليد قدر من البطالة بسبب ركود القوى الإنتاجية.
- ستتجه أغلب القطاعات الخدمية، التي تمثل أكثر من نصف الاقتصاد، إلى الركود، بل وسيقع بعضها بشكل شبه كامل في وهاد الكساد، مثل قطاعات السباحة والفندقة والفندقة والطيران وما شابه، خصوصا إذا ما اضطرت الحكومة لغرض حالة الحظر الشامل إذا تعمقت واستطالت الأزمة، وستعلب هذه القطاعات دورا هائلا في تعزيز حالة الركود الكورونية، سواء من خلال تراجع طلبها المشتق على غيرها من القطاعات، أومن خلال البطالة الهائلة التي ستسبب بها، مع حصتها البالغة نصف قوة العمل على الأقل.
- ستعاني المنظومة الصحية ضغطا شديدا مع تفاقم الإصابات، خصوصا إذا لم تبادر الحكومة سريعا للسيطرة على الحركة الحياتية بشكل أكثر جدية، ولم تعتمد سياسات أكثر شفافية في التعاطي مع الموقف، ما يحمل تهديدات كبيرة في الجزائر، فضلا عن انتشار العشوائيات منخفضة المستوى المعيشي والصحي، بشكل يسهل انتشار المرض.
- أدت حالة الركود شبه العالمي لانخفاض شديد في أسعار البترول، بنسب تتراوح ما بين 50 %و65%، ما سينعكس حتما على ميزانيات الدول البترولية التي تستضيف العديد من العمال والمدنيين الجزائريين، ما سيرتب أثرا سلبيا مزدوجا على حالة الاقتصاد الجزائري، أولهما: انخفاض تحويلات هؤلاء العاملين من النقد

الأجنبي الذي تعاني نذرته وضرورته الشديدة، وثانيهما: احتمالية عودة قطاع كبير منهم وحاجته لوظائف وربما مساعدات عاجلة في ظل وضع الركود الموجود، والذي سيعززه الوباء حال انتشاره واستطالة أمده.

- ستؤدي حالة الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة، في هذا السياق الاجتماعي المأزوم أصلا، وفي حالة عجز الحكومة المأزومة ماليا عن تنفيذ برنامج إنقاذ مالي ضخم، لضغوط أمنية هائلة ربما تفوق قدرة الأجهزة الأمنية على المواجهة،وبشكل قد يؤدي لمزيد من تدهور الحالة الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية المتدهورة أصلا، لتدخل البلد في حلقة خبيثة من " الركود الاقتصادي" الاضطراب الاجتماعي، التدهور الأمني، الاضطراب السياسي.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات:

- -العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات بمختلف الآليات المتاحة.
- إنشاء صندوق خاص لإدارة الأزمات، يوفر سبل النجاة ويقلل من تأثير أي أزمات حال حدوثها.
- -دعم القطاع الزراعي لتزويد الأسواق بالمواد الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وقت الأزمات.
- ضرورة قيام المزيد من الشركات بتقييم مخاطر تعطل سلاسل التوريد العالمية والفوائد المترتبة على خفض التكاليف وإدارة المخزون في الوقت المناسب وزيادة الكفاءة.
- ينبغي أن تعمل السلطات الصحية مع قطاعات السفر والنقل والسياحة لتقديم ما يلزم من معلومات إلى المسافرين بهدف الحد من المخاطر العامة للإصابة بالأمراض التنفسية الحادة، وذلك من خلال عيادات الصحة أثناء السفر ووكالات السفريات ووكلاء النقل وفي نقاط الدخول.
- انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حتم على الجزائر ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار في الجزائر، والعمل على ضرورة إقناع المستوردين الجزائريين بالإنتاج والتحول للاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات يستغل وقت الأزمات الطارئة.
- يجب مواكبة التحول الرقمي في أقصر الآجال خاصة في المؤسسات المالية.
- ضرورة ضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل، بعيدا عن عائدات النفط.
- على الدولة دعم قطاع الطاقات المتجددة، لإنعاش الاقتصاديات داخل حيز الدولة.

- دعم الاقتصاد الأخضر، وجعله بمثابة شريك مع الصناعات الأخرى لدحض الفوارق الاقتصادية بين الإنتاج والاستهلاك.
- تسهيل الاستثمار أمام الشركات الخاصة، ودعم الاقتصاد الخاص بكافة جوانبه.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

باللغة العربية:

1. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث للنسر والتوزيع، عمان، 2010.
2. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000،.
3. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
4. رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا، 2000.
5. زينب حسين عوض الله، **نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر،1998.
6. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993.
7. صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر،1999.
8. عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
9. مجدي محمد شهاب،**الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية،لبنان،1996.
10. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011.
11. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
12. محمد، دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني.
13. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
14. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
15. موسى مطر وآخرون،**التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر،عمان ،2001.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية.

1. ابتسام فريحي، إيمان نوار، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945بقالمة، 2018/2017.
2. أحلام أوصيف، ريمة قادر، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر– دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي) –**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.
3. أميرة كمال الدين حسن، **مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، –جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في الفترة (1978–2002)**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط التنموي، كلية الدارسات العليا، السودان، 2005.
4. حفاف وليد، **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009.
5. رشدي زنات،وليد عطابي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر للفترة 200–2016–**، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018/2017.
6. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،جامعة تلمسان،2011.
7. سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000–2014–**، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015.
8. سارة بوراس،**دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف–المسيلة،2015.
9. سارة محمد شيكوش، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وأثارها الاقتصادية (2006_2016)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم التجارية، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

10. شيخي حفيظ، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي' المنظمة العالمية للتجارة'**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012.

11. شيخي حفيظة،**ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي**،مذكرة ماجيستير،جامعة وهران،2012.

12. صلاح الدين بولعراس، **الاقتصاد الجزائري في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رقم 20، 2020.

13. عبد الرحمان رواب، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013.

14. عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002-2003.

15. لخرايسية فاطمة الزهراء، **تحرير التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،2010.

16. موسى مطر وآخرون،**التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر،عمان،2001.

17. وليد بومرداس، **سياسات الصرف وأثارها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

18. وليد عابي،**حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس-سطيف،2019.

19. الويزة قطاف، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند ألحاج- البويرة-، 2014/2013.

ثالثا: المجلات.

1. أحمد غبولي، الطاهر توايتية، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم اثار جائحو كورونا (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الاقتصادية العالمية2020–**، مجلة العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، رقم20، شبتمبر2020.
2. بن زكورة العونية، **تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي – قراءة في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد4، رقم3، معسكر/ الجزائر، 2020.
3. رامي حريد،عبد الكريم تامين، **دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي**،مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، رقم 1، الجزائر، 2021.
4. ريم ثوامرية، خروف منير، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2014–1990)**، دار نور للنشر، المانيا، 2017.
5. زهرة سيدا عمر، دحمان بن عبد الفتاح، **تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي– مخاطر و انعكاسات على الوطن العربي–**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، رقم 4، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2020.
6. زهرة سيداعمر، أسماء بللعما، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر الاثار والإجراءات**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، رقم 2، أدرار/الجزائر، 2020.
7. زين الدين قدال، اسية موسي، كمال بلفوضيل، **تقدير اثار فيروس كورونا (كوفيد–19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام**، مجلة الباحث، الجزائر، 2020.
8. سلمى بشاري، **تطوير الرقمنة في الجزائر كألية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)**، les cahiers du cread-vol، رقم 3، الجزائر،2020.
9. علي العبسي، حمزة تجانية، **تداعيات فيروس كورونا(كوفيد–19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رقم 20، الجزائر.

10. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلة اتجاهات سياسية، رقم 14، برلين/ ألمانيا،مارس 2021.

11. مروة كراملة، فاطمة رحال، انفال حدة خبيزة، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجيا**، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر، رقم 02، جوان 2020.

رابعا: المحاضرات والمطبوعات الجامعية.

1. أحمد غبولي، الطاهر توايتية، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي- الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رقم 20، سبتمبر2020.

2. خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، -2014-2015.

3. سعيد أحسن، **تقنيات التجارة الخارجية**، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي،جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة.

4. فطيمة حاجي، **المدخل إلى التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 20.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الجهود والإجراءات الاحترازية للحكومة الجزائرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره بالاستناد إلى بعض الإحصاءات حتى لحظة إعداد الدراسة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ، أن جائحة كورونا أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف و تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخلية إلى النصف باعتباره المورد الوحيد للجزائر مما أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5-بالمائة و ارتفاع معدل البطالة، و ارتفاع عجز الميزانية، إلى جانب عدد من الآثار التي ستطال فئات المجتمع كافة، والطبقة الهشة خاصة، بالرغم من أن معظم تداعيات كانت سلبية على الاقتصاد الجزائري، إلا أن مكافحة الفيروس و محاصرته و منع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس

كلمات مفتاحية:

جائحة كورونا، الاقتصاد الجزائري، الإجراءات الاحترازية.

abstract:

The aim of this study aims is to investigate the economic effects of the Corona pandemic on Algeria within the international efforts to eradicate the epidemic with placing emphasis on the local efforts using some available data.

The study came up with a set of results, the most important of which is that the pandemic resulte in negative effects which caused a decrease in GDP by 5.2% and a decline in most economic activities, especially the energical sector, the primary source, whose income was halved as well as an increase in unemployment rate And a highier budget deficit in addition to a number of negative effects that will affect all groups of society. Although most of the repercussions of covid19 were negative on the Algerian economy, fighting the virus and is much more important than the potential economic impact as human beings are the social capital and the most important part.

Keywords:

Corona pandemic; keywords, the Algerian economy; precautionary measures.